

إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة الليبية

محمد الطيب محمد الشريف
باحث دكتوراه



إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية

محمد الطيب علي الشريف *

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية من خلال تطبيق مؤشر إيكل (Eckel Index) ، كما يهدف إلى اختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح ، وذلك بتجميع البيانات اللازمة من قائمتي الدخل والميزانية في الشركات الليبية لسلسلة زمنية قدرها أربعة سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) ، وقد تم هذا البحث على عينة مكونة من إحدى عشر (١١) شركة تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي ، وتمثل قطاع المصارف ، التأمين ، الخدمات والاستثمار .

وجاءت نتائج البحث لتؤكد أن الشركات المساهمة الليبية في سوق ليبيا للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح على مستوى جميع القطاعات ، حيث كان نصيب قطاع المصارف من تلك الممارسة ٦٧% ، وقطاع التأمين ١٠٠% ، وقطاع الخدمات والاستثمارات المالية ٥٠% .

كما توصل البحث إلى وجود تأثير لكل من عامل الربحية والمديونية والسيولة على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ، وذلك من خلال علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ، ومن ناحية أخرى توصل البحث إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة على ممارسة إدارة الأرباح .

١_ مقدمة البحث :

الحَمْدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحَمد وعلى آله وصحابته أجمعين

وبعد :

لقد بات مستقرًا في الفكر المحاسبي أن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير على رقم الربح المنشور بالزيادة أو النقص ، وقد اعتبر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية في بيانه رقم ٤ (APB)

* مدرس المحاسبة المساعد ، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة الزاوية .

Statement إلى أن المعلومات التي تحويها قائمة الدخل تمثل أهم معلومات القوائم المالية ، حيث تعتبر المعلومات المتعلقة بربحية المنشأة الركيزة الأساسية لتقييم الأنشطة الاقتصادية ، كما تفيد هذه القائمة كلاً من المستثمرين والدائنين في معرفة الإيرادات من النشاط الرئيسي للمنشأة ، وكذا المصروفات ونسبتها إلى إجمالي الربح ، وتوضح القائمة أيضًا صافي الدخل من الربح ونصيب السهم من هذا الدخل ودرجة الربحية (متولي ، ٢٠٠٨ : ٢) ، وذلك لكون الربحية من أهم المؤشرات التي يقوم الأفراد باتخاذ قراراتهم الاستثمارية علي أساسها ، مثل شراء أسهم منشأة معينة ، أو بيع ما يملكونه من أسهم ، أو زيادة الاستثمارات في منشأة أخري ... إلخ .

وقد أطلق على سنة ١٩٩٨عام المحاسبة Year of Accounting ، بلجنة الأوراق المالية والبورصات بعد أن ألقى Arthur Levitt رئيس اللجنة كلمة بعنوان لعبة الأرقام The Numbers Game بمركز NYU للقانون والأعمال في سبتمبر ١٩٩٨ ، حيث دعا فيها إلى حماية سلامة الأرقام الواردة في التقارير المالية (Lynn, and Joseph, 1999, 281) ، كما شهدت السنوات الأولي من القرن الحالي العديد من المشاكل المحاسبية والأزمات المالية التي تعرضت لها منشآت كبيرة علي مستوي العالم ، فمع اكتشاف العديد من الفضائح المحاسبية المتمثلة في تلاعب أكثر من ٢٠ شركة من كبري الشركات الأمريكية في أرباحها بدأت الشكوك تثار حول جودة الأرباح المحاسبية ، ولعل أبرز هذه الفضائح الإنهيار الذي أصاب شركة (Enron) ، والمساءلة القانونية التي خضع لها (Arthur And arson) ، وما تعرض له مكتب (KPEM) عن دوره في الأزمات التي عانت منها (Xerox) ، وفضيحة شركة (WorldCom) في قضية غش التقارير المالية ، وشركة Parmalate الأوربية للأغذية ، ولهذا كله إهتم الكثير من الباحثين والكتّاب بقضية ممارسات

الإدارة للتلاعب في رقم الربح ، بما يعرف في الأب المحاسبي بإدارة الأرباح Earnings Management* .

وتعد أسواق الأوراق المالية أحد آليات دفع عجلات التنمية الاقتصادية في أي دولة ، حيث تلعب دورًا حيويًا في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وتوجيهها إلي الوحدات الاقتصادية التي تستخدمها بكفاءة أكثر من غيرها ، وبما أن تلك الانهيارات والفضائح المالية حدثت في كبرى الشركات المساهمة في الأسواق المالية في الدول المتقدمة والتي تتمتع بتقدم في العلم المحاسبي ، فإن أسواق الأوراق المالية بالدول النامية ، ومنها على سبيل المثال (ليبيا) ليست ببعيدة عن تلك الانهيارات والفضائح المالية ، وذلك لأن الأسواق المالية مزالت ناشئة ، وأن بيئة المحاسبة مازالت تحتاج إلى المزيد من الأبحاث العلمية لتطوير وتحسين المهنة ، حيث انتبهت الدول النامية في السنوات الأخيرة إلى أهمية الدور الذي تقدمه هذه النوعية من الأبحاث لمساعدة الدائنين والمستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم ، رغم أن سوق الأوراق المالية بهذه الدول بحاجة إلى مثل هذه الأبحاث لما توفره من وعي لدى جمهور المستثمرين تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، ومن ثم النهوض بالاقتصاد القومي .

ويحتاج سوق الأوراق المالية الليبي إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءته ، فنلاحظ ارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات رغم تحقيقها معدلات ربحية أقل ، وإنخفاضها في بعض الشركات رغم تحقيقها معدلات ربحية أعلى ، وهدا يدل على عدم نضج قرارات الاستثمار في سوق المال الليبي ، أو رجوعه لأسباب أخرى ، من أهمها حسب رأي الباحث ممارسة إدارة تلك الشركات لظاهرة إدارة الأرباح .

٢_ طبيعة المشكلة :

تمثل الأسواق المالية نقطة الإتصال بين المستثمرين والشركات من خلال حشد المدخرات وتحويلها إلي استثمارات تساهم في التنمية الاقتصادية ، حيث

---

* مصطلح متعدد المعاني فهو يعني المحاسبة الابتكارية ، تمهيد الدخل ، المحاسبة الاحتيالية ، المحاسبة المتعسفة ، المحاسبة المصطنعة ، قائمة الأرباح الصورية ، ، ولأغراض البحث استقر الباحث على مصطلح إدارة الأرباح .

يعتمد المستثمرين الحاليون والمرتقبون والمحللون الماليون وغيرهم في حصولهم علي كثير من المعلومات المحاسبية عن طريق القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية ، فهذه المعلومات تعتبر أساسًا لإتخاذ القرارات الاستثمارية من شراء وبيع الأوراق المالية وغيرها ، ولأن إدارة تلك الشركات تعلم هذه الحقيقة فإنها تعمل علي التأثير علي هذه القرارات وتوجيهها نحو اتجاه معين من خلال استخدام متغيرات محاسبية وعمليات حقيقية للوصول إلي رقم معين للأرباح ، وذلك نتيجة لوجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي ، وتمتع الإدارة بمرونة الاختيار بينها ، بالإضافة إلي تغير السياسات والطرق المحاسبية وكذلك الاختلافات في التقديرات المحاسبية وهو ما أطلق عليه مصطلح إدارة الأرباح التي أصبحت ظاهرة تثير قلق المسئولين عن أسواق الأعمال وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيرها المباشر في جودة الأرباح المنشورة .

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

١ _ هل تمارس الشركات المساهمة الليبية ظاهرة إدارة الأرباح في سوق ليبيا للأوراق المالية ؟

٢ _ هل هناك تأثير لكل من (ربحية الشركة ، مديونية الشركة ، حجم الشركة ، سيولة الشركة) على اتجاه الشركات المساهمة الليبية لممارسة إدارة الأرباح ؟

ورغم أن موضوع إدارة الأرباح يعتبر من أكثر الموضوعات جدلاً ونقاشًا في الدوائر المحاسبية خلال أواخر العقد الماضي ، إلا أن غالبية الدراسات التي تمت في هذا المجال كانت في الدول الغربية ، وفي السنوات القليلة الماضية امتدت إلي دول شرق آسيا ومصر ، ونظرًا لإختلاف البيئة القانونية والمحاسبية بين الدول فإنه من الصعب تعميم نتائج هذه الدراسات علي البيئات الأخرى ، وإن كان يجب أخذها في الحسبان كدراسات سابقة تمت في هذا المجال ، ومن هنا يرى الباحث أن هذه الدراسة ستتم في البيئة الليبية ، وتعتبر ضرورة حتمية في مجال البحث المحاسبي في المكتبات الليبية ، كما تعتبر ضرورية للمساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي وخصوصا أنه يعتبر سوق ناشئة وحديثة ، مع انفتاحها علي المستثمرين والمحلين الماليين وغيرهم من دول العالم .

٣_ أهـمية البحث :

١_ يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي :

أ _ أنه يعرض ويحلل موضوعًا من أهم الموضوعات المعاصـرة وهـو ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الليبية .

ب _ أهمية سوق الأوراق المالية الليبي باعتبـاره يـساهم فـي دعـم الاقتصاد .

٢ _ في حدود علم الباحث لم تجرِ حتى الآن أية دراسة حـول بيـان مـا مـدى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لظاهرة إدارة الأرباح فـي سـوق ليبيـا للأوراق المالية ، وعليه يعد هذا البحث من الدراسات الأولى المتخصصة فـي هذا المجال ، وهذا يؤكد أهميتها كنواة للعمل علـى تطـوير سـوق الأوراق المالية الليبي ليمارِس دوره كما ينبغي.

وعليه فإن دراسة ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الليبية ، يُعدّ أمراً ذا أهمية لما قد يبرزه من آثار ونتائج مختلفة ، سواء لسوق الأوراق المالية الليبي أو للمجتمع ككل .

٤_ أهداف البحث :

الهدف الرئيس من هذا البحث هو بيان مدى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لظاهرة إدارة الأرباح في سوق ليبيا للأوراق الماليـة ، وعليـه سـيقوم الباحث سيقوم بتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية التي تخـدم الهـدف الرئيسي :

أ _ تحديد الخصائص المميزة لسوق الأوراق المالية الليبي ، وكيفية التداول فيه

ب _ عرض لطبيعة ومفهوم وأساليب وسلبيات ومحددات إدارة الأرباح .

ج _ التعرف على مدى تأثير كلاً من (ربحية الشركة ، مديونية الشركة ، حجـم الشركة ، سيولة الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح .

٥_ فرضـيات البحث :

في ضوء طبيعة المشكلة والأهداف الموضوعة ، وللوصول لنتائج علمية منطقية ووضع التوصيات ، يقترح الباحث صياغة الفروض العدمية التالية :

الفرض الأول : لا تمارس الشركات المساهمة الليبية ظاهرة إدارة الأرباح .

الفرض الثاني : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

الفرض الثالث : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

الفرض الرابع : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

الفرض الخامس : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

٦_ أدوات تجميع البيانات :

أ_ الجانب النظري : يتضمن هذا الجانب الإطلاع واستعراض ما ورد في الأدب المحاسبي لتغطية الجوانب الرئيسة للبحث ، وذلك بالرجوع إلى الكتب والمجلات والدوريات والدراسات السابقة لغرض وضع إطار نظري للموضوع ، الذي يشكل الأساس العلمي للدراسة العملية .

ب_ الجانب العملي : يُعد هذا الجانب هو المحور الرئيس للبحث ، حيث سيتم التعرف مدى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لسياسة إدارة الأرباح ، ومدى وجود علاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح) والمتغيرات المستقلة (الربحية ، المديونية ، الحجم ، السيولة) ، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة من الواقع العملي ، للإجابة على الأسئلة الوارد بمشكلة البحث ، ثم وضع الفروض واختبارها من خلال تحديد نوع البيانات والمعلومات المطلوبة وجمعها من مصادرها ، ثم تحليلها باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المناسبة ، وأخيرًا استخلاص وتفسير النتائج .

٧_ منهجية البحث :

سيتم في هذا الجانب تجميع البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الدراسة التطبيقية ، أو من أية وسيلة أخرى من وسائل البحث العلمي ، حيث

سيتم دراسة هذه البيانات وتحليلها ، وتمشيًا مع نوعية هذه الدراسة وتحقيقًا لأهدافها أعتمد الباحث في دراسته على المنهجين التاليين :

أ _ المنهج الوصفي : يمثل تغطية للجانب النظري من الدراسة .

ب _ المنهج التطبيقي (منهج الدراسة التحليلية) : تمثل تغطية للجانب العملي من خلال الدراسة التحليلية ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم (١٨) ، والأساليب الاحصائية الأخرى للوصول إلى اختبار الفرضيات والخروج باستنتاجات وتوصيات .

٨_ حدود البحث :

أ _ يركز البحث على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي .

ب _ يقتصر البحث على إحدى عشر شركة ليبية مساهمة تعد قوائمها المالية في ١٢/٣١ من كل سنة .

ج _ فترة الدراسة أربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) .

٩_ خطة البحث :

في ضوء جوهر البحث ، وتحقيقًا لأهدافه وأهميته ، وتوافقًا مع المنهج المتبع لإثبات الفروض ، يقوم الباحث بتقسيم خطة البحث إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم وأساليب إدارة الأرباح

أولاً : طبيعة ومفهوم إدارة الأرباح .

ثانيًا : أساليب إدارة الأرباح .

المبحث الثاني : سلبيات ومحددات إدارة الأرباح

أولاً : سلبيات إدارة الأرباح .

ثانيًا : محددات إدارة الأرباح .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث

أولاً : الدراسات التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية .

ثانيًا : الدراسات التي تناولت استخدام مؤشر إيكل للكشف عن وجود إدارة أرباح .

ثالثًا : دراسات أخري استخدمت نماذج متعددة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح .

المبحث الرابع : الدراسة التحليلية لممارسات ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية

أولاً : مراحل تطور إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي

ثانيًا : مقومات الدراسة التحليلية

ثالثًا : متغيرات الدراسة

رابعًا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

خامسًا : اختبار حسن مطابقة نموذج الدراسة

سادسًا : التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة

المبحث الخامس : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

ثانيًا : التوصيات

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم وأساليب إدارة الأرباح

أولاً : طبيعة ومفهوم إدارة الأرباح

١_ طبيعة إدارة الأرباح :

شهد العالم إنهيارًا كبيرًا في عدد من الشركات العملاقة في الكثير من دول العالم ، ونتيجة لفضائح هذه الشركات وما تبعها من حالات إفلاس وإنهيار ، فقدت معظم الشركات المساهمة العامة كسب ثقة المجتمع ، وإقترن هذا الشك بمستوى كفاءة ونزاهة مجلس الإدارة التابع لهذه الشركات ، وخير مثال على هذه الفضائح هو حالة إفلاس بعض كبريات الشركات الأمريكية خلال العام ٢٠٠٢ نتيجة المخالفات المحاسبية ، حيث ظهرت الفضيحة المالية لشركة إنرون Enron في منتصف أكتوبر من عام ٢٠٠١ ، وفي الثامن من ديسمبر ٢٠٠١

أقامت الشركة دعوى لإعلان إفلاسها رسميًا نتيجة إخفاء الشركة نحو مليار دولار في حساباتها ، أما شركة World Com للاتصالات فقد إرتكبت فضيحة محاسبية في مارس٢٠٠٢ عندما اعترفت بتسجيلها في شكل غير سليم ما يقارب من ٣,٨ مليار دولار في صورة نفقات رأسمالية بدلاً من نفقات تشغيلية (المطيري ، ٢٠٠٤ : ١٠٠ - ١٠١) ، أما في فرنسا شركة **Vivendi** ، **Ahold** في هولندا ، **Parmalat** في إيطاليا ، وفي روسيا شركة **Yoko** ، أما سويسرا شركة **Credit-Suisse** .

وقد كان وراء فضائح تلك الشركات هو قيام الإدارة ببعض التصرفات الإنتهازية سعيًا لتعظيم مصالحها الذاتية على حساب قيمة الشركة في الآجل الطويل ، وقد أكد البعض أن المتهمين الرئيسيين بالتسبب بهذه الإنهيارات في كبرى الشركات هم الماليين بالإدارة العليا للشركة والمراجع الخارجي (الفخراني ، ٢٠٠٢ : ٢٧) ، مما أدى بدول عديدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بتشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق ولضمان عدم تكرار ما حدث ، والحد من التلاعبات الخطيرة التي تؤدي لإنهيار اقتصاديات الدول المتقدمة . (القشي ، ٢٠٠٥ : ٩٨) .

ونتيجة لما سبق ظهر ما يعرف بإدارة الأرباح التي تشير إلى تعظيم الأرباح المحاسبية أو تدنيتها لخدمة أغراض معينة ، حيث حظيت هذه الظاهرة ومازالت تحظى حتى وقتنا هذا باهتمام كبير في أواسط الباحثين والمهتمين بمهنة المحاسبة ، والدليل على ذلك الظفرة الهائلة بعد عام ٢٠٠٠ في مجال الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح ، فهناك كمًا هائلاً من الدراسات التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح من زوايا عديدة .

وهنا يمكن القول بأن طبيعة إدارة الأرباح تنشأ من إعداد القوائم المالية التي تعتبر المنتج النهائي للنظم المحاسبية ، والذي ينتظره العديد من الأطراف كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم ، وتعتبر قائمة الدخل أو الأرباح من أهم تلك القوائم فعلى ضوئها توضع خطط المكافآت والحوافز للمديرين والعاملين ، كما من خلالها قد يشعر المستثمرون بالطمأنينة أو القلق على إستثماراتهم ، ومن هنا كان ولازال وسيظل شكل ومحتوى القوائم المالية

بصفة عامة وقائمة الدخل بصفة خاصة محل إهتمام الأكاديميين والباحثين والمحللين والمستثمرين وغيرهم (أحمد ، ٢٠٠٣ : ٣٠٤) ، ويعتبر رقم الربح أو صافي الدخل البند الأكثر أهمية في قائمة الدخل حيث يعتمد عليه كلاً من : المستثمرون لتقييم إستثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية بإستمرار الأرباح في الفترات القادمة ، وينظر المساهمون للأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت ، أما المقرضين يعتمدون على الأرباح لإتخاذ القرارات الائتمانية . (Block, 1999, pp 86 - 95) نقلا عن (حمدان ، ٢٠١٢ : ٢٦٦) .

ونظرًا لأهمية الأرباح ، فإن إدارة الشركة لها مصلحة حيوية في كيفية التقرير عنها ، حيث تقوم بالتركيز على عنصر الربح لإستخدامه في تحسين صورة قوائمها المالية عن طريق تضخيم أو تخفيض رقم الربح الظاهر بهذه القوائم لتحقيق أهداف معينة ، وهذه الممارسات عُرفت في الفكر المحاسبي الحديث بإسم إدارة الأرباح Earning Management .

كما أن طبيعة إدارة الأرباح نشأت نتيجة ظهور نظرية الوكالة ، حيث أكد البعص أنه على الرغم من محاولات وضع حلول لمشكلات الوكالة ، إلا أنها مازالت المشكلة الأساسية التي تسيطر على المعلومات المحاسبية ، وتؤدي لإنتشار الفساد المالي والمخالفات والممارسات المحاسبية الخاطئة وإدارة الأرباح ، حيث أنه تم تصميم عقود الوكالة في البداية بمنح الإدراة حوافزها حسب أرقام صافي الربح ، ونتج عن ذلك إتجاه الإدارة نحو تعظيم صافي الربح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مركزها الوظيفي وإخفاء الخسائر (أحمد ، ٢٠٠٩ : ٣٣٥ – ٣٤٠) ، ويوضح الباحث هنا أن هذا يؤدي لممارسات ما يسمي بإدارة الأرباح.

وأخيرًا تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح النتيجة الأساسية لإستخدام أساس الإستحقاق في قياس الربح المحاسبي ، حيث أن الإدارة لديها من الأساليب ما يمكنها من التأثير على الأرباح المنشورة زيادة أو نقصًا من خلال مرونة تطبيق أساس الإستحقاق المحاسبي ، حيث أن هذا الأساس يتطلب عمل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات التي تخضع لسيطرة الإدارة ، وذلك يمكنها من تطويع

هذه العملية لتحقيق رغبتها بشأن تحديد مقدار ما تقر عنه من أرباح وتحقيق المستوى المفضل من الأرباح خلال الفترة المحاسبية ، لذلك يقوم المديرون بالتأثير في قيم أى من بنود الايرادات أو المصروفات أو كلاهما للوصول لرقم الربح المرغوب فيه (أبو الخير ، ١٩٩٧ : ٥٩ - ٨٠)

٢ _ مفهوم إدارة الأرباح :

نال موضوع إدارة الأرباح إهتمامًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة من قبل الأكاديميين ، من خلال التركيز على كيفية إكتشاف إدارة الأرباح ، وذلك كان على حساب وضع تعريف محدد يصف هذه الظاهرة ، فالمتتبع لأدبيات إدارة الأرباح يمكنه ملاحظة عدم قدرة الباحثين على التوصل لتعريف محدد وموحد يصف الظاهرة بشكل جيد (حامد ٢٠٠٤ : ٨) .

ففي عام ١٩٩٩عرف كلاً من **(Heally, and Wahlen, 1999, p 6)** إدارة الأرباح بأنها "استخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشأن التقرير المالي وهيكلة العمليات لأجل تعديل التقارير المالية إما لغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة ، أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بناءًا على الأرقام المحاسبية المقرر عنها" .

كما قام مجلس الرقابة العام بالولايات المتحدة الأمريكية بتعريفها " تتضمن العديد من الأفعال والممارسات القانونية وغير القانونية التي تقوم بها الإدارة بهدف التأثير على الأرباح التي تحققها الشركة " **(Public Oversight Borad, 2000)**

وعرفها أحدهم بأنها عملية قيام الإدارة باستخدام المعايير المحاسبية المتعارف عليها بصورة متعمدة للوصول لرقم صافي الربح المرغوب فيه **(Beneish, 2001. p. 4)** ، كما عرف **Arthur Levitt** رئيس هيئة سوق المال الأمريكي SEC إدارة الأرباح على أنها " التقرير عن الأرباح بطريقة تعكس رغبات الإدارة وليس الآداء المالي الحقيقي للشركة " **(Magrath, 2002, p 12)** .

ويرى أحد الباحثين أن إدارة الأرباح هي "تدخل هادف من قبل الإدارة عند إعداد التقارير المالية ، وذلك بغرض التأثير على حملة الأسهم أو تعديل

مخرجات العقود أو التأثير على سوق رأس المال ، وذلك عن طريـــق تطويـــع أو تأجيل المعلومات المتعلقة بالأرباح والتأثير على الأرباح والتأثير على المكافـــآت وعقود المديونية التي تعتمد على الأربـــاح" (Bhattachary and Welker, 2003, p 1).

وتعريف آخر يقول أن إدارة الأرباح هي محاولة الإدارة للتأثير على رقم الأرباح المعلن عنه في الآجل القصير لتحقيق مـــصالح ذاتيـــة (Suzanne and Richard, 2005, p 48) ، وعرفت بأنها " ممارسات خاطئة يجب الحد منهـــا وأنها سلوك غير أخلاقي ينبغي منعه" (Ahmed, and Duellman, 2007, p 411)

كما عرض كلاً من (Joshua and Verda, 2008, pp 25-26) التعريف التالي الذي يصنف العديد من تعاريف إدارة الأرباح إلى ثلاثة تصنيفات كما يلي: التصنيف الأول : الأبيض White يتضمن التعاريف التى ترى أن إدارة الأرباح مفيدة تعزز وتدعم شفافية التقارير المالية ومن ثم فإن إدارة الأرباح هى استخدام ميزة المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية. التصنيف الثاني : الرمادي Gary يتضمن التعاريف التى ترى أن إدارة الأرباح محايدة إذا هدفت للتلاعب في التقارير المالية سواء للمنفعة أو لتدعيم الكفاءة في حدود الإلتزام بالمعايير الواضحة ، ومن ثم فإن إدارة الأرباح هى اختيار المعالجة المحاسبية التي قد تكون نفعية بتعظيم المنفعة للإدارة فقط أو تكون ذات كفاءة اقتصادية. التصنيف الثالث : الأسود Black يتضمن التعاريف التى ترى أن إدارة الأرباح ضارة تتضمن التحريف والفشل التام ومن ثم فإن إدارة الأرباح هى ممارسة استخدام الحيل والخداع لتحريف التقارير المالية .

من خلال عرض وجهات النظر المختلفة لمفهوم إدارة الأربـــاح يلاحـــظ الباحث ما يلي :

١ _ لايوجد تعريف متفق عليه لإدارة الأرباح بين الكتّاب في الأدب المحاسبي .

٢ _ ظاهرة إدارة الأرباح تسود أسواق العالم المالية المتقدمة والناشئة على حـــد السواء

٣ _ تعتبر إدارة الأرباح عملية مخططة وليست عشوائية ، حيث أنها تتم بعلم الإدارة وتحت إشرافها .

٤ _ على الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة ، إلا أنه هناك عاملاً مشتركًا بين التعاريف الخاصة بها ، وهو قدرة إدارة الشركة على التأثير على رقم الربح عن طريق ممارسات محاسبية معينة ، قد تؤدي إلى تحريف التقرير المالي عن الآداء الحقيقي للشركة .

٥ _ إتفقت غالبية الآراء على أن تعديل القوائم المالية يتم بغرض التأثير على الأرباح .

ثانيا : أساليب إدارة الأرباح

إن إدارة الشركات تحاول إتباع تطبيق أساليب إدارة الأرباح بالطريقة التي تحقق لها منافع لمساهميها والأطراف الأخرى ذوي العلاقة ، بشرط تحقيق الدقة في البيانات والمعلومات المالية المنشورة في ضوء قواعد وآداب وسلوكيات المهنة وفي ضوء المبادي المحاسبية (مطر ، السويطي ، ٢٠٠٦ : ١٤) ، وقد أشار أحدهم بأن إدارة الأرباح تتحقق عن طريق أساليب ووسائل مختلفة مثل : استخدام الإستحقاقات ، التغييرات في الطرق المحاسبية ، التغييرات في هيكل رأس المال (Jones, 1991, p 206) .

وذكر البعض نماذج من أساليب إدارة الأرباح كما يلي : (Mulford, and Comiskey, 2002, p 65)

١ _ تقدير قيمة مخصصات الديون المشكوك في تحصليها ، وتقدير قيمة المخزون المطلوب تخفيض قيمته .

٢ _ إساءة استخدام الأهمية النسبية ، حيث عرفت الأهمية النسبية من قبل FASB بأنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة والذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف (أرينز ، لوبك ، ٢٠٠٢ : ٣٢٢) .

٣ _ تقدير قيمة مصروفات البحث والتطوير وفترة الانتفاع عنها ، وتقدير المشتقات المالية .

٤ _ التلاعب بالدفاتر : تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما ، مستخدمة العديد من الأساليب* لتحقيق موازنة مستهدفة ، أو ضمان معدل معين من المكافآت .

وأضاف ثالث (خليل ، ٢٠١١ : ٧٥ - ٧٦) أن الأساليب الشائعة لإدارة الأرباح مايلي : التغيير في الطرق المحاسبية ، التغييرات في التقديرات المحاسبية ، التغيير في طريقة الإفصاح ، التغيير في سياسات الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل ، والتغيير في المنشأة ذاتها .

كما حدد رئيس هيئة سوق المال الأمريكي أساليب تلاعب الإدارة في الأرباح كما يلي : (أحمد ، ٢٠٠٨ : ٢٧) نقلاً عن : (Jackson and Pitman, 2001, 5)

١ _ قيام الفريق الإداري الجديد بإظهار أرباح الشركة بقيمة منخفضة عن الأرباح الفعلية لإظهار عدم كفاءة الإدارة السابقة ويدخر لنفسه جزءًا من الأرباح يفصح عنه في السنوات المقبلة لإظهار أداؤه المرتفع وهو ما يطلق عليه تصفية الخسائر (اختزان الأرباح) **Big Bath** .

٢ _ المغالات في الإحتياطيات والمخصصات ، حيث تقدّر الإدارة الإلتزامات المستقبلية بطريقة مغالي فيها ، حتى تحتجز الأرباح في الأوقات الجيدة بتحويل جزء من الأرباح إلى احتياطيات ومخصصات تستخدمها في الأيام التي تحتاجها عندما تكون الأرباح الفعلية منخفضة ، وقد تقوم الإدارة بالعكس أي تحويل جزء من الإحتياطيات أو المخصصات إلى الأرباح في الأوقات التي تنخفض فيها الأرباح وهو ما يطلق عليه **Cookie Jar Reserves** .

٣ _ استخدام مفهوم الأهمية النسبية بشكل خاطئ حيث تغالى الإدارة في حد الأهمية النسبية لمصلحتها وهو ما يطلق عليه الإستخدام السئ للأهمية النسبية **Abuse Materiality** .

---

* من هذه الأساليب : تعجيل الإيرادات ، تأجيل المصروفات ، المصاريف غير المتكررة ، إيرادات أو مصروفات وهمية ، خطط التقاعد ، بنود خارج جدول الميزانية . لمزيد من التوسع يُنظر : عماد محمد أبوعجيلة ، علاّم حمدان ، ٢٠٠٩ : ٧ ـــــــ ٨ .

٤ ـ الإعتراف الخاطئ بالإيرادات ، وهو ما يطلق عليه الإعتراف المبكر بالإيرادات.The Premature Recognition of Revenue

٥ ـ محاسبة الإندماج الاحتيالية Creative Acquisition Accounting

كما أنه يمكن القيام بإدارة الأرباح من خلال طريقتين هما : (Rosenfield, 2000, p 107 - 108) الطريقة الأولى : السماح للمنشآت بالتقرير عن الأرباح التي لم تحققها كما في دعوة أعضاء FASB لإستخدام طريقة محاسبة تجمع المصالح Pooling-Interests التي تجعل من إنضمام المنشآت وسيلة للتقرير عن أرباح بدون تحققها فعلاً ، وحيث أن مصدري التقارير المالية يفضلون التقرير عن أرباح مرتفعة ، إلا أن ذلك يقابله الخوف من تعرض المنشأة وبشكل متزايد للطلبات من قبل حملة الأسهم والموظفين للحصول على توزيعات أرباح ومرتبات مرتفعة . الطريقة الثانية : رغبة مصدري القوائم المالية بتحقيق إستقرار في الأرباح مثل الطريقة التي قبلت بها المنشأة تخصيص ضرائب الدخل للتقرير عن أرباح منخفضة مستقرة بشكل كبير فقد عبّر أحد أعضاء FASB أن ٩٥% من التعليقات التي تلقتها الهيئة من المنشآت تقع في أحد الأنواع التالية : لاتقوموا بإجراء أي تغييرات ، لاتجعلوا من رقم الأرباح متطاير أو غير مستقر .

وهنا يمكن للباحث عرض بعض الأساليب التي تستخدمها الإدارة عند قيامها بإدارة الأرباح ، هذه الأساليب يتم تصنيفها إلى نوعين قد تختار الإدارة أحدهما أو كليهما للتأثير في رقم الربح المحاسبي ، الأول : يقوم على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والإستثمار والمبيعات لتعديل الإيرادات والمصروفات المتوقعة ، الثاني : يقوم على استخدام متغيرات محاسبية تتعلق بإختيار السياسات أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التبويب أو التقديرات ، نتيجة المرونة النسبية في الاختيار من البدائل المحاسبية المتاحة ، إعتمادًا على إستغلال الإدارة للمرونة المتاحة في إختيار البدائل المحاسبية للتأثير على رقم الربح المتعلق بالفترة المالية ولتحقيق الهدف المرغوب ، ويتضمن هذا النوع من الأساليب قيام الإدارة بالأتي : أولاً توزيع أثر الأحداث المختلفة على فترات زمنية مختلفة مثل قيام الإدارة بتوزيع تكلفة الأصل الثابت على الفترات

المستفيدة من خدماته باستخدام عدة طرق بديلة للإهلاك ، ثانيًا تسجيل الإيرادات قبل ميعاد استحقاقها للتأثير على صافي الربح ، ثالثًا عمل التصنيف الداخلي لمكونات قائمة الدخل ويمكن تحقيق ذلك بإعتبار العناصر العادية عناصر غير عادية والعكس صحيح ، وأخيرًا استخدام للتقدير الشخصي في بعض الأصول لمواجهة مخاطر معينة . ينظر : (عبد الحميد ، ١٩٩٩ : ٤١٩- ٤٢٢) ، (Goald, and Thakor, 2000, p 2)، (الأشقر ، ٢٠١٠ : ٢٦ - ٣١) ، (حماد ، ٢٠٠٥ : ٢٢٣ - ٢٢٩) .

وختامًا لما سبق يرى الباحث أن الإدارة في سعيها للحصول على أكبر ربح ممكن تفصح فقط عن المعلومات التي تخدم مصالحها باستخدام كافة الأساليب المتاحة ، وهنا يصعب تحديد أي من الأساليب تستخدمها إدارة المنشأة للتأثير على رقم الربح المفصح عنه ، حيث أنه من المتوقع أن تفضل الإدارة استخدام الأسلوب الثاني للتأثير على الأرباح وذلك لسببين : الأول للإدارة حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة ، والثاني أن الأساليب الحقيقية تؤثر مباشرة على التدفقات النقدية مما يؤدي لتخفيضها ، وهنا فإن الإدارة لاتكون مستعدة للتضحية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية في سبيل ممارسة إدارة الأرباح

المبحث الثاني : سلبيات ومحددات إدارة الأرباح

أولاً : سلبيات إدارة الأرباح

بالرغم من الاهتمام الواضح بإدارة الأرباح ، إلا أن هناك جدل علمي حول مدى قبول هذه الظاهرة ، ويرجع هذا الجدل لإختلاف آراء الكتّاب بشأن الآثار المترتبة عن ممارسة هذه الظاهرة ، وتنقسم هذه الآثار من خلال منظورين لإدارة الأرباح كما يلي : (حامد ، ٢٠٠٤ : ٩ - ١٥) .

المنظور الأول الإنتهازي لإدارة الأرباح : يأتي هذا المنظور لكون إدارة الأرباح تؤثر في عدة أمور منها :

١ــ إدارة الأرباح وجودة الأرباح : نظرًا لإرتباط جودة الأرباح بقدرتها على تحسين التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، ونظرًا لما تحدثه التغييرات المتعمدة

من قبل الإدارة بهدف تغيير الأداء الحقيقي للشركة للوصول لرقم الربح المرغوب فيه ، فإن ذلك يترك تأثيرًا سلبيًا على خاصية جودة الأرباح ، حيث أن رقم الربح المقرر عنه إما متحيز لأعلى أو لأسفل ، وبذلك لا يعبر عن الأداء الحقيقي للشركة .

٢_ إدارة الأرباح وآداء الأسهم : هناك تأثير سلبي لإدارة الأرباح على آداء الأسهم ، حيث تتعرض بعض الشركات لإنخفاض أسعار أسهمها في حالة تعرضها للانتقادات من قبل الصحافة المالية نظرًا لتوفيرها تقارير مالية غير حقيقية ، وذلك نتيجة لممارسات إدارة الأرباح .

٣_ الضرر الإجتماعي : وذلك من خلال التكاليف الإجتماعية : الناتجة عن الاستثمارات الخاطئة من قبل الشركات في الفترات التي يتم فيها التلاعب في الأرباح ، وخير مثال شركة إنرون الأمريكية .

المنظور الثاني الإعلامي لإدارة الأرباح : يأتي هذا المنظور لكون إدارة الأرباح تدعم سوق رأس المال من خلال ما يلي : توفير معلومات مفيدة عند إبرام التعاقدات ، توصيل معلومات داخلية لحملة الأسهم للتخلص من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، يمكن للفئات المهتمة بأمور الشركة الوصول إلى تنبؤات صادقة وبتكلفة منخفضة ، لمواجهة أفعال المنافسين في نفس الاتجاه .

وفي رأى باحث أخر (Clikman, 2003, p 69-78) أنه على الرغم من أن المديرون يدركون أن إدارة الأرباح وإن كانت يمكن أن تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير من جهة ، فإنها من جهة أخرى في الآجل الطويل تؤدي لمشاكل خطيرة من أهمها : تخفيض قيمة المنشأة في الآجل الطويل ، تلاشي المعايير الأخلاقية داخل المنظمة ، إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية ، العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية التي يتضح قيامها بإدارة الأرباح .

وفي دراسات أخرى منها على سبيل المثال , (Elsetin, 2005, p 88) (Grahan, 2008, p 199) (Elliott, 2005, p 10) لخصت سلبيات إدارة الأرباح على النحو التالي :

١_ انخفاض مصداقية المعلومات المتعلقة بالربحية : يؤدي ممارسة أساليب إدارة الأرباح إلى الإضرار بجودة الأرباح والمعلومات المحاسبية ، وذلك لأن ممارسة هذه الظاهرة تجعل النتائج والمعلومات غير معبرة عن الحقيقة وإعطاء مؤشر غير صحيح عن أداء الشركة ، وبالتالي اتخاذ قرارات من جانب المستثمرين تكون مبنية على معلومات مظللة .

٢_ إرتفاع المخاطرة في الشركات المطبقة لإدارة الأرباح : تقوم SEC بإتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد الشركات التي تمارس هذه الظاهرة ، كما تطلب الهيئة إعادة إصدار الشركات لقوائمها المالية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض أسعار أسهم هذه الشركات ، ويعد ذلك من أهم مخاطر تلك الشركات .

٣_ تذبذب الأداء في الشركات الممارسة لتلك الظاهرة : يتم التأثير على الأرباح من قبل إدارة الشركة باتخاذ العديد من القرارت مثل قيام الشركة بتأجيل بعض النفقات الاختيارية مثل الصيانة ، الأمر الذي يترتب عليه توقف الآلات عن الانتاج ، بالإضافة لفقدان حصة من السوق ، مما يقل أداؤها ، وهذا يضر بالحالة الاقتصادية لتلك الشركة .

٤_ تدني الفكر الأخلاقي للشركة : أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح تعطي رسالة لموظفيها بأن تغيير الحقائق سلوك مقبول ، وبالتالي فإن ممارسة هذا السلوك يؤدي لخلق خطر متعلق بالمناخ الأخلاقي داخل المنشأة ، حيث أن المدير الذي يطالب رجال البيع بتعجيل الاعتراف بالإيراد في لحظة ما تقل سلطته الأدبية على انتقاد رجال البيع في أي ممارسات خاطئة فيما بعد

وأكد البعض أن حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية منقبل القائمين على الوحدة المحاسبية قد ساهمت في اتساع الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين ، هذه الحرية تؤدي لإدارة الأرباح والتي لها تأثيرات مختلفة على مستويات متعددة (حميدان ، ٢٠٠٤ : ٤٤) .

كما لخصت دراسة (عبد العال ، ٢٠١٢ : ٨٥) العلاقة بين إتجاه إدارة الأرباح والآثار الاقتصادية على أصحاب المصالح في الجدول التالي :

جدول رقم (١) يوضح الآثار الاقتصادية لإدارة الأرباح

الآثار الاقتصادية / إتجاه إدارة الأرباح	أسعار الأسهم	تكلفة الإقتراض	حوافز الإدارة	التكاليف السياسية
بالزيادة	تعظيم سعر السهم	تدنية تكلفة الإقتراض	تعظيم الحوافز	زيادة التكاليف السياسية
بالتمهيد	تعظيم سعر السهم	تدنية تكلفة الإقتراض	تعظيم الحوافز	زيادة التكاليف السياسية
بالتخفيض	تدنية سعر السهم	تعظيم تكلفة الإقتراض	تدنية الحوافز	تدنية التكاليف السياسية

بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ إنخفاض المقدرة التفسيرية للربح المحاسبي بالنسبة للتغيرات في العائد السوقي إلى ١٠% في البيئة الأمريكية ، ١٥% في البيئة الإنجليزية ، وذلك يرجع للممارسات الخاصة بالإدارة والتي تستهدف إحداث تأثيرات متعمدة على الربح المحاسبي بما يعرف بإدارة الأرباح ، والتي تؤدي إلى التأثير على علاقة الربح المحاسبي بالقيمة الاقتصادية للأسهم متمثلة في أسعار أو عوائد هذه الأسهم (حسانين ، ٢٠٠٣ : ٦٩ - ١٢٣) .

بالرغم من إختلاف الكتاب والباحثين حول الآثار التي تأتي بها ممارسات إدارة الأرباح ، وذلك سواء كانت سلبية أو إيجابية ، وبعد هذا العرض لأراء هؤلاء الكتاب والباحثين ، وجب على الباحث إبداء رأيه في أنه يؤيد الرأي القائل بأن لإدارة الأرباح أثار سلبية ومشاكل كبيرة تتركها بعد ممارستها سواء على مصداقية القوائم المالية ، أو أسواق المال وأسعار الأسهم ، أو لنقص الثقة في كفاءة الجهات التي تقوم بحماية المستثمر مثل : المراجعين ، مجلس الإدارة ، المحللين الماليين ، وواضعي المعايير المحاسبية ، فضلاً على ذلك الفضائح المالية الأخيرة للشركات العالمية وفي مقدمتها الشركات الأمريكية ، وهذا يدل على الجانب السئ لإدارة الأرباح وأثارها السلبية .

ثانيًا : محددات إدارة الأرباح

هناك مجموعة من العوامل والمحددات التي تتحكم في سلوك الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح ، والتي تتحدد وفقًا للخصائص التي تختلف من شركة إلى أخرى ، وإختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها ، ومن هذه المحددات مايلي : (القثامي ، الخيال ، ٢٠١٠: ٢٦٤ – ٢٦٧) ،(شتيوي، ٢٠٠٩ : ١٢٠ـ ١٢٣) .(Gu, and Rosett, 2005, pp 313 – 334)

١ ـ حجم الشركة : يلعب دورًا مهمًا في التحكم في سلوك الإدارة حيث أن الشركات كبيرة الحجم تكون محظ أنظار الحكومات والمحللين الماليين وذلك لما لها من دور في دفع عجلة التنمية وإرتكاز الاقتصاد عليها ، وحيث أن مثل هذه الشركات تتمتع بنظام تحكم داخلي ، ومراجعين متمكنين ، ويتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة ، فإنها تحاول المحافظة على سمعتها وأسعار أسهمها مما يساهم بلا شك في تخفيض ممارستها لإدارة الأرباح . وبهذا يعتبر حجم الشركة متغيرًا يؤثر على إتجاه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح ، فالشركات الصغيرة تحاول تجنب التقرير عن الخسائر لذا تكون أكثر عرضة لهذه الظاهرة .

وفي رأي الباحث الذي يتفق مع بعض الدراسات ، (Sun and Rith, 2009) ، (Noronah and Zeng, 2008) أن الشركة ذات الحجم الكبير يمكنها أن تمارس ظاهرة إدارة الأرباح ، ومما يؤكد هذا الرأي الإنهيار والإفلاس الذي حدث على مستوى العالم وفي الدول المتقدمة وفي أكبر الشركات حجمًا ، فهي شركات ضخمة وعملاقة فمنها مثلاً : شركة إنرون للطاقة وشركة وورلدكوم للإتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ نسبة المديونية : إن الشركات التي تعتمد على الديون في إدارة نشاطها الاقتصادي ترتفع فيها نسبة المديونية وتقل فيها العوائد التي تقرر للمستثمرين ، وتكون عرضة للمخاطر بشكل كبير ، فكلما إرتفعت نسبة المديونية تحاول إدارة الشركة تخفيض هذه النسبة باللجوء لممارسات إدارة الأرباح . وهنا يرى الباحث وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية وإدارة الأرباح . وقد اختلف الباحثين حول تلك العلاقة فمنهم من توصل إلى عدم

وجود تأثير للمديونية على إدارة الأرباح (Noronah and Zeng, 2008) ، (السهلي ، ٢٠٠٦) ، والبعض الأخر عارض تلك النتيجة حيث أظهرت النتائج أن الشركات التي تكون قريبة من مخالفة شروط الديون تلجأ لممارسات إدارة الأرباح (Iatridis and Kadorinis, 2009) .

٣ ـ ربحية الشركة : تتحدد ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بشكل كبير بمستوى الأرباح التي تحققها تلك الشركة ، إذ تعد الربحية مؤشرًا هامًا لتقييم الأداء ، فقد تضاربت الآراء حول ربحية الشركة ، فالرأي الأول يقول أن الشركات ذات الأرباح المرتفعة تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات ذات الربحية المنخفظة ، أما الرأي الثاني مفاده أن الشركات التي تحقق زيادة في الإيرادات والأرباح تكون أقل تعرضًا لإدارة الأرباح . ويتفق الباحث مع الرأي الأول ، والذي تعززه نتائج بعض الدراسات (Iatridis and Kadorinis, 2009 ، (هويدي ، ١٩٩٨) التي توصلت إلى أن الشركات التي ترتفع فيها نسبة الربحية تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح أكبر من الشركات ذات الربحية المنخفضة ، وذلك للمحافظة على قيمتها السوقية ، ومقابلة توقعات المحللين الماليين ، والتهرب من التكاليف السياسية والضرائب ، فتحاول أن تظهر بأرباح أقل وبذلك فإنها قد تلجأ لإدارة الأرباح لكي تؤثر على النتائج المالية .

٤ ـ القيد بالبورصة : عادة ما تكون الشركات المقيدة بالبورصة أكثر ضخامة من الشركات غير المقيدة بها ، كما يكون لديها ـ الشركات المقيدة بالبورصة ـ عدد أكبر من المستثمرين المؤسسين ومن المحللين الماليين الذين يتابعوا ويقيموا أنشطتها ، وبالتالي تكون هذه الشركات أقل عرضة لممارسة ظاهرة إدارة الأرباح ، ويختلف الباحث مع هذا الرأى حيث توجد شركات كبرى مقيدة بالبورصة وتمارس في تلك الظاهرة ، وخير دليل إنهيار شركة إنرون الأمريكية .

٥ ـ نوع الصناعة : تتميز الشركات الصناعية والتجارية بأرصدة كبيرة من المخزون وحسابات العملاء مما يمكنها من ممارسة إدارة الأرباح بسهولة ، وذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بتقييم المخزون وتكوين المخصصات والاحتياطيات .

٦ _ سيولة الشركة : يعنى هذا المتغير وجود أموال سائلة كافية لدى الشركة وفي الوقت المناسب لمقابلة التزاماتها في موعد استحقاقها وتفادي مخاطر العسر المالي ولتحريك دورتها التشغيلية ولمواجهة الحالات الطارئة ودعم ثقة المستثمرين والمقرضين بوضع استمرارية الشركة (القليطي ، ٢٠١١ : ٣٣) ، وقد تكون سيولة الشركة سببًا لممارسة إدارتها لإدارة الأرباح بهدف زيادة الأموال السائلة وجدب العديد من المستمثرين .

٧ _ نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة : ويقصد به النشاط الذي تزاوله الشركة ، حيث تختلف الظروف التشغيلية من قطاع إلى آخر ، فهناك قطاعات يكون متوفرًا لديها ماتستطيع من خلاله ممارسة إدارة الأرباح ، وقطاعات أخرى تكون ممارسة تلك الظاهرة محدودة لديها .

٨ _ نسبة السعر (القيمة الدفترية) : تتحدد قيمة الشركة في السوق بناءًا على أسعار أسهمها ، الذي لها تأثير مباشر على نسبة السعر ، وهنا توجد دوافع للتورط في إدارة الأرباح بهدف رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة وبالتالي زيادة نسبة السعر ، وهنا يستنتج الباحث وجود علاقة إيجابية بين نسبة السعر وممارسات إدارة الأرباح

٩ _ هيكل الملكية : إن الشركات التي تمتلك هيكل ملكية متفرق بين عدد كبير من الملاك كل منهم يمتلك عددًا من الأسهم في رأس مال الشركة ، يكون المدراء فيها في وضع يسمح لهم بممارسة إدارة الأرباح لتحقيق أهدافهم ومصالحهم ، والعكس فالشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة ، أو شركات القطاع العام فهي تخضع للمراقبة من المستثمرين والجهات الحكومية لإمتلاكهم القوة والحافز على مراقبة الإدارة ، مما يحد من حرية المدراء لممارسة ظاهرة إدارة الأرباح .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

أولا : الدراسات التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية

قدم الفكر المحاسبي دراسات عديدة تهدف لقياس مقدار التلاعب في الأرباح المحاسبية المعدة وفقًا لأساس الإستحقاق ، وهنا وفرت الدراسات السابقة في هذا المحال عدة نماذج لقياس التلاعب في الأرباح ، فقد قسمت بعض هذه الدراسات (أبو الخير ، ١٩٩٧) ، (الرشيدي ، ٢٠١٠) ، (حسين ، ٢٠١٠) ، (كساب ، ٢٠٠٨) النماذج إلى القسمين التاليين : نماذج تفترض ثبات الإستحقاق غير الاختياري منها مثلاً نموذج (Healy, 1985, pp 85-107) ، نموذج (De Angelo, et. al. 1994, pp 113-143) ، نماذج تعتمد على تقدير الإستحقاق غير الإختياري منها مثلاً نموذج (Jones, 1991, pp 193-228) ، نموذج (Dechow, et. al ,1995, pp193-225) . في حين قسّمت دراسة أخرى (Mcnichols, 2000, pp 313 – 345) النماذج إلى ثلاثة أقسام : نماذج ركزت على أثر الإستحقاق على مستوى الصناعة ، نماذج ركزت على تحليل توزيع الأرباح ، والأخيرة نماذج ركزت على إحتساب الإستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى إجباري وإختياري .

ويستخدم الإستحقاق الإختياري كمؤشر لقياس إدارة الأرباح ، فإذا كان الإستحقاق الإختياري موجبًا فيشير ذلك إلى أن هناك تأثير متعمد من قبل الإدارة في إتجاه زيادة الأرباح ، وعلى العكس من ذلك إذا كان الإستحقاق الإختياري سالبًا فيشير ذلك إلى أن هناك تأثير متعمد من قبل الإدارة في إتجاه تخفيض الأرباح (Yu, F. 2006, pp 1 – 32). أما نقطة البداية لتحديد الإستحقاق الإختياري هي إحتساب الإستحقاق الإجمالي وذلك من خلال استخدام المدخلين التاليين : المدخل الأول الميزانية العمومية ، يعتمد هذا المدخل على البيانات التي توفرها الميزانية العمومية ، المدخل الثاني قائمة التدفقات النقدية ، يعتمد هذا المدخل على البيانات التي توفرها قائمتي الدخل والتدفقات النقدية ، , (Krishnan, and Melendrez. 2008, pp 351- 499) (Bartov and Tsui, 2000, Pp 421- 452) . إلا أن فصل الإستحقاق الإجمالي لمكونيه

السابقين يعتبر أمرًا صعبًا نظرًا لوجود العديد من الأحداث الاقتصادية التي تقع على مدار حياة الشركة ، ويترتب عليها حدوث تغير في الإستحقاق الإجمالي من سنة لأخرى (Gomez, et. al, 2006, pp 1 - 26) .

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية ، يقوم الباحث بعرضها كما يلي :

١_ دراسة (أبو الخير ، ١٩٩٩) تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال ، حيث هدفت إلى تحليل ظاهرة إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي من خلال الدراسات التحليلية وتحديد بعض الدوافع التي تكمن ورائها ، مستندًا في ذلك على نتائج الدراسات التحليلية والميدانية السابقة ، وقد تمت الدراسة على عينة من الشركات المصرية ، وذلك بالتركيز على أحد حسابات الإستحقاق الهامة وهو حساب المخصصات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإدارة تمارس إدارة الأرباح من خلال الإستحقاق الإختياري بتخفيض المخصصات لإحداث زيادة مصطنعة في الأرباح .

٢_ دراسة (Norman and Kamran, 2005) ركزت الدراسة على اختبار الاستحقاقات التقديرية في الشركات الماليزية التي لديها أزمات مالية ، والتي دخلت في مفاوضات جدولة الديون لانتهاكها لعقود الديون لتحديد ما إذا كان مدراء تلك الشركات يتبنون زيادة استحقاقات الدخل خلال فترة جدولة الديون ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل يفيد بأن الشركات التي تعاني من أزمات مالية تمارس إدارة الأرباح ، وأوضحت أن حجم الاستحقاقات التقديرية ذو دلالة إحصائية سالبة خلال فترة مفاوضات جدولة الديون مع المقرضين .

٣_ دراسة (السهلي ، ٢٠٠٦) تناولت هذه الدراسة ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٤٠ شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ ، وقد تم استخدام نموذج الصناعة في تقدير الاستحقاق الاختياري للكشف عن إدارة الأرباح ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات السعودية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقين : إما بطريقة سالبة عندما ترتفع الأرباح بشكل ملحوظ عن الفترة

السابقة ، أو بطريقة موجبة عندما يكون الربح منخفضًا وعند تحقيق خسائر منخفضة نسبيًا .

٤_ دراسة (Sun and Rath, 2009) تناولت الدراسة إدارة الأرباح في الشركات الأسترالية ، واستخدمت الدراسة تقدير الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في تلك الشركات ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود نشاط واضح لإدارة الأرباح ، وأوضحت أن لحجم الشركة والعائد على الأصول تأثير قوي على ممارسات إدارة الأرباح ، وأن الشركات صغيرة الحجم ذات الربحية المنخفضة تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير .

٥_ دراسة (سلامة ، ٢٠١٠) هدفت الدراسة للكشف عن ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح ، وبناء نموذج للقياس والتنبؤ والكشف المبكر لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى أن شركات العينة تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري بشكل موجب ، وأعتبر الباحث أن النموذج المقترح هو أكثر دقة وكفاءة في قياس ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الفترة الزمنية للبحث من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ ، ومن أهم المتغيرات التي تساعد في تفسير التغيرات في الاستحقاق المحاسبي هي : التغير في الإيرادات ، التغير في المبيعات مستبعدا منها التغير في رصيد العملاء في نهاية المدة ، التغير في صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ، ومعدل العائد على الأصول للشركة .

٦_ دراسة (القثامي ، الخيال ، ٢٠١٠) تناولت هذه الدراسة الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في تلك الممارسة ، وقد أجرين الدراسة على عينة مكونة من (٧٨) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل في قطاع الصناعة والخدمات والزراعة ، وإعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لقياس إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج Modified Jones Model 1995 ، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد على ممارسة إدارة الأرباح في شركات العينة حيث تمارس الاستحقاق

الاختياري بشكل سالب في الشركات المساهمة الخدمية والصناعية ، أما الشركات الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل موجب .

ثانيا : الدراسات السابقة التي تناولت استخدام مؤشر إيكل للكشف عن وجود إدارة أرباح

١ـ دراسة (هويدي ، ١٩٩٨) تمت هذه الدراسة على الشركات المساهمة الكويتية ، وكان تركيز الدراسة على العوامل التي تؤثر على اتجاه الشركات لتمهيد الدخل ومنها : حجم الشركة ممثلا في الأصول ، وربحية الشركة مقاسًا بالعائد على إجمالي الأصول ، والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة ، وأخيرًا هيكل الملكية في مدى مساهمة الحكومة في ملكية الشركة . وقد توصلت الدراسة إلى وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية من خلال تطبيق مؤشر Eckel ، وبينت النتائج وجود أثر للربحية وهيكل الملكية على توجه الشركات لتمهيد دخلها ، وعدم وجود هذا الأثر لعاملي الحجم ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة .

٢ـ دراسة (Khairul and Muhd, 2000) استخدمت هذه الدراسة تطبيق النموذج المطور Eckel ، وذلك لفرز الشركات الماليزية التي تطبق أساليب احتيالية والتي لا تطبق والتي تقع في المنطقة الوسطى ، وقد توصلت الدراسة إلى نجاح هذا النموذج في عملية فرز تلك الشركات .

٣ـ دراسة (, et al, 2000)Michelson تستخدم هذه الدراسة العوائد المعدلة حسب مخاطر الشركات لاختبار ما إذا كان مقاييس الأداء المحاسبية لسوق الأوراق المالية ترتبط بتمهيد الدخل ، وإعتمدت الدراسة على مؤشر Eckel لإكتشاف الشركات التي تمارس تمهيد الدخل والتي لا تمارس ، وأشارت النتائج إلى أن الشركات التي تقوم بتمهيد دخلها تمتلك بشكل ملحوظ متوسط عائدات غير طبيعي أعلى من الشركات التي لا تمارس تمهيد الدخل ، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الصناعة وتمهيد الدخل .

٤ـ دراسة (عسيري ، ٢٠٠٢) هدفت الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت الشركات المساهمة السعودية تقوم بتمهيد صافي الدخل ، وقد استخدم الباحث بيانات

متعلقة بصافي الدخل والمبيعات لشركات العينة ولمدة ست سنوات من ١٩٩٥-٢٠٠٠ وطبق عليها نموذج Eckel لتحديد ما إذا كانت هذه الشركات تعمل على تمهيد دخلها أم لا ، وكانت نتائج الدراسة أن الشركات تمهد دخلها وبنسبة عالية بلغت (٥٦%) .

٥_ دراسة (العبد الله ، الحسناوي ، ٢٠٠٦) طبقت الدراسة في الشركات الصناعية العراقية للتحقق من وجود ظاهرة تمهيد الدخل في عينة مكونة من ٣٠ شركة صناعية مدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية ، ويؤكد التحليل الإحصائي وجود تلك الظاهرة باستخدام مقياس Eckel وفي ظل ثلاثة مفاهيم للدخل (صافي الدخل ، دخل التشغيل الحالي ، دخل النشاط الحالي) ، فالإدارات في الشركات الصناعية العراقية تميل بشكل أكبر إلى تمهيد الدخل في ضوء كل من مفهومي دخل النشاط الجاري ودخل التشغيل الحالي مقارنة بتمهيد صافي الدخل.

٦_ دراسة (متولي ،٢٠١٠) يهدف هذا البحث لمحاولة تقديم مدخل مقترح لدور تقارير التآلفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي للحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية من خلال دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، واستخدم الباحث نموذج Eckel في تحديد الشركات التي تستخدم الأساليب المحاسبية الاحتيالية والتي لا تستخدم والتي تقع في المنطقة الوسطى ، وتوصل البحث إلى أن بعض الشركات تعاني من ضعف في هيكل الرقابة الداخلية المطبق لديها بالإضافة إلى ضعف دور لجان المراجعة في القيام بوظائفها ، وبذلك فإن إدارات هذه الشركات تقوم بممارسات المحاسبة الاحتيالية .

٧_ دراسة (الرسيني ، ٢٠١٠) ركزت هذه الدراسة على مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح ، وتحديد أثار تلك الممارسة على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في السوق السعودي ، واستخدمت الدراسة مؤشر Eckel لمعرفة الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح ، وتوصلت الدراسة لوجود شركات تمارس إدارة الأرباح بنسبة ٢٧% تقريبًا ، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين صافي الدخل وأسعار الأسهم بدرجة معنوية أكبر من

٠,٠٠٥ ، أي أنه يوجد تأثير لعمليات إدارة الأرباح علـى القيمـة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية .

ثالثا : دراسات أخري استخدمت نماذج متعددة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

١_ دراسة (Mohanram, 2003) تناولت الدراسة استخدام بعض المؤشـرات والتي تعتبر بمثابة إشارات الخطر للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ، ومن هذه الإشارات : تغيرات سياسات محاسبية غير مبررة ، أرباح كبيـرة غيـر مبررة نتيجة مبيعات أصول ، زيادة غير عاديـة فـي حـسابات المـدينين ، تخفيض كبير غير متوقع في قيمة الأصول ، زيادة الفجوة بين صافي الـدخل المحاسبي وفقا لأساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التـشغيلية وفقا للأساس النقدي ، تسويات كبيرة في الربع الأخير من الـسنة ، تقريـر متحفظ لمراقبي الحسابات ، أو العمل على تغييرهم .

٢_ دراسة (Miller, 2007) استخدمت هذه الدراسة نسبة التغير في حـسابات رأس المال العامل إلى صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي لقياس إدارة الأرباح وهذه النسبة تركز على الافتراضات التالية : الافتراض الأول التغيـر في رأس المال العامل يمثل الاستحقاق المحاسبي قصير الآجل ، والذي يمكن توظيفه من جانب إدارة الشركة للتلاعب في الأرباح ، ويعتبر العنصر الأكثـر خضوعا للتلاعب ، الافتراض الثاني لا يتأثر صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي بالاستحقاق المحاسبي ويعتبر العنصر الأقـل عرضـة للتلاعـب ، الافتراض الثالث الربط بين العنصر الأكثر والأقل عرضة للتلاعب لـه دلالـة هامة ومؤثرة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ، الافتراض الرابـع إذا كانت نتيجة النسبة صفر يدل ذلك على عدم وجود تلاعـب ، أمـا إذا كانـت النتيجة تختلف عن الصفر يدل ذلك على وجود ممارسـات ضـارة للتلاعـب وإدارة الأرباح .

٣_ دراسة (الرشيدي ، ٢٠١٠) قصدت الدراسة تحديد مدى صـلاحية مـدخل إشارات الإنذار في الكشف عن إدارة الأرباح ، وذلك لصعوبة تطبيق المداخل

الكمية الأخرى الذي كان حائلاً دون إنتشار استخدامها خاصة من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي : إن مدخل إشارات الإنذار يصلح للكشف عن إدارة الأرباح بالزيادة والتخفيض ، وإن هذا المدخل أكثر كفاءة وصلاحية من مدخل الاستحقاقات الاختيارية .

٤_ دراسة (Naoi, 2010) ذكرت الدراسة أن مدخل الأعلام الحمراء (Red Flags) يعني تحليل القوائم المالية للوقوف على مواطن الضعف والقوة والخطر في بعض عناصر القوائم المالية ، وتستخدم المؤشرات والنسب المالية كأحد الأدوات الشائعة في ذلك .

٥_ دراسة (عبد الرحمن ، ٢٠١٢) يهدف البحث بشكل رئيسي إلى دراسة وتحليل مدى فعالية نموذج (Bayley and Taylor, 2007) المعتمد على بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة في المساهمة في اكتشاف ما إذا كان هناك إدارة أرباح أم لا في بعض الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصرية ، بما يمكن من اتخاذ القارات المناسبة نحو الاستثمار في تلك الشركات ، وقد استخدم الباحث خمسة مؤشرات مرتبطة بالنموذج وهي : مؤشر المبيعات ، مؤشر الاستحقاقات ، مؤشر المخزون ، مؤشر مؤشر الديون المشكوك فيها ، مؤشر جودة الأصول ، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات العينة تمارس إدارة الأرباح وأن النموذج فعال في الكشف عن تلك الممارسات ، وأنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نوعية القطاعات المختلفة واختلاف السنوات وبين ممارسات إدارة الأرباح .

من خلال استقراء الدراسات السابقة ، يمكن للباحث استخلاص النقاط التالية :

١_ تنوع واختلاف نتائج الدراسات فيما يتعلق بممارسة الشركات لتلك الظاهرة .

٢ـ تنوع واختلاف الدراسات التي تناولت الكشف عن ممارسات الشركات لإدارة الأرباح ، فمنها من استخدم الاستحقاقات الاختيارية ، والبعض الأخر استخدم مؤشر إيكل ، وأخرون استخدموا نماذج ومؤشرات أخرى متنوعة * .

٣ـ ندرة الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة في ليبيا التي قامت بدراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية ، وهذا ما يبرز أهمية هذه الدراسة والجدوى من القيام بها .

المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية

أولاً : مراحل تطور إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي

١ـ المرحلة الأولى ما قبل عام ٢٠٠٤ :

نظرًا لأهمية إنشاء سوق أوراق مالية في كل دول العالم ، فقد نادى العديد من الباحثين والمهتمين بالأمور المالية بإنشاء سوق للأوراق المالية في ليبيا ، وذلك للمساهمة في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بتشجيع ظهور القطاع الخاص والحد من سيطرة الدولة على العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمية ، ولقد نصت المادة العاشرة من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٠ "بإنشاء الهيئة العامة لتملية الوحدات الاقتصادية العامة على أن تتولى المصارف التجارية وغيرها من الجهات المخولة قانونًا مهام تداول وبيع وشراء أسهم الشركات والوحدات الاقتصادية المملكة بين المتعاملين كوسيط دون حق تملك الأسهم المطروحة للتداول ، وتتولى الهيئة التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة " . تضمن هذا القرار إشارة صريحة إلى السماح بتداول أسهم الوحدات الاقتصادية إشارة ضمنية إلى وضع الأسس العامة لإقامة سوق للأوراق المالية في ليبيا .

ولقد جاء القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية في دعوة صريحة لإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي

---

* نظرًا لطبيعة البيانات وعدم توفر بعضها في سوق الأوراق المالية الليبي ، فإن الباحث وجد أن أفضل تلك النماذج والمؤشرات للكشف عن ممارسات الشركات المساهمة الليبية لظاهرة إدارة الأرباح هو مؤشر إيكل (Eckel Index) .

حيث نصت المادة العاشرة من هذا القانون على الآتي " للجهات التي تحددها أمانة اللجنة الشعبية العامة أن تؤسس سوقًا للأوراق المالية وفقًا للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفدية لهذا القانون " .

٢_ المرحلة الثانية من سنة ٢٠٠٤ إلى ما قبل سنة ٢٠٠٦ :

جاء في قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار اللائحة التنفذية للقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ ، في الفصل العاشر بعنوان سوق الأوراق المالية في المادة (٥٧) ما يلي " تحدد بقرار من أمانة اللجنة الشعبية العامة الجهات التي يسند لها إنشاء سوق الأوراق المالية بشرط أن تكون من الجهات التي تمارس أعمالاً مالية أو مصرفية أو استثمارية ، ويكلف مصرف ليبيا المركزي بالبدء في عمليات التعامل في الأوراق المالية إلى أن يتم إنشاء سوقًا للأوراق المالية " .

وبذلك فإنه من الناحية العملية قام مصرف ليبيا المركزي في شهر يناير لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء قسم لتداول الأسهم بالمصرف المركزي لتسهيل عملية تداول الأسهم وكنواة لإنشاء السوق الليبية للأوراق المالية. (قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤) ، ووفقًا لقرار إنشاء قسم تداول الأسهم ، أجاز مصرف ليبيا المركزي إنشاء مكاتب تداول الأسهم بفروع المصرف المركزي وبالمصارف التجارية ، حيث يختص قسم تداول الأسهم والمكاتب التابعة له بفروع المصرف المركزي بتسليم عروض البيع وطلبات الشراء للأسهم والإعلان عن الأسهم المعروضة للبيع وتوفير البيانات اللازمة وتقييم الأسهم المعروضة للبيع ، كما خول القرار مكاتب تداول الأسهم بالمصارف التجارية بتسليم عروض البيع وطلبات الشراء للأسهم والقيام بمهام السوق الأولية وذلك ببيع الأسهم الجديدة لصالح الجهات المصدرة لها .

ثم صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠٥ وذلك بإسناد مهمة إنشاء سوق الأوراق المالية إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار حيث قامت بإتخاذ الترتيبات اللازمة بالإتصال مع بعض الأسواق المالية العربية بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والإطلاع على

تجارب هذه الأسواق والاستفادة منها ، حيث تم التنسيق مع كلاً من بوصة عمان بالأردن ، وبورصتي القاهرة والإسكندرية بسوق المال المصري ، وشركة مصر للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي بغية تبادل الخبرات وتنظيم الزيارات للتعرف على أسلوب عمل هذه المؤسسات وإمكانية الاستفادة منها وبناء سوق الأوراق المالية الليبي ، وقد تم دعوة المؤسسات في ليبيا والتنسيق معها لممارسة نشاط الوساطة المالية وتم قبول وسطاء من الأفراد الطبعيين والشركات المساهمة (قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (١) لسنة ٢٠٠٥) .

٣_ المرحلة الثالثة من عام ٢٠٠٦ إلى الآن ٢٠١٣ :

نظرًا لكل تلك المجهودات المبذولة صدر بتاريخ ٣-٦-٢٠٠٦ قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (١٣٤) بإنشاء سوق للأوراق المالية وإصدار نظامه الأساسي ، وتضمن أن يتم إصدار قواعد العمل من خلال لجنة إدارة السوق (القواعد والتشريعات ذات العلاقة بعمل سوق الأوراق المالية الليبي ، ٢٠٠٧) ، حيث نصت المادة الأولى من هذا القرار ينشأ وفقًا لأحكام النظام الأساسي المرفق سوق لتنظيم التعامل في الأوراق المالية يسمى " سوق الأوراق المالية الليبي " ، يأخذ شكل الشركة المساهمة ، ويتبع اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار . كما نصت المادة الثانية من القرار بأن يكون رأس مال سوق الأوراق المالية الليبي (٢٠٠٠٠٠٠٠) عشرين مليون دينار ليبي مقسمة إلى (٢٠٠٠٠٠٠) مليوني سهم بقيمة أسمية قدرها (١٠) عشرة دنانير ليبية للسهم الواحد ، تكتتب فيها بالكامل اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار ، وتتولى أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط تدبير المبلغ المحدد لسداد رأس المال المذكور خصمًا من ميزانية التحول للسنة المالية . ونصت المادة (٣) من القرار تكون أموال سوق الأوراق المالية الليبي أموالاً عامة وتتمتع بكافة التسهيلات والإعفاءات التي تقررها التشريعات النافدة لأموال الجهات العامة وعلى الأخص إعفاء عوائده من الرسوم والضرائب بكافة أنواعها . كما ألزمت المادة (٢٩) من القرار شركات القطاع العام والأهلي التي لا يقل رأسمالها عن مليون دينار ليبي بإدراج أوراقها المالية في السوق.

ومن إنجازات برنامج الخصخصة في ليبيا وبيان طريقة البيع للشركات المستهدفة منذ بداية البرنامج حتى ٣٠-٩-٢٠٠٧ نجد أن هناك سبع شركات تم بيعها بالبورصة ، وهي من الشركات الكبرى الإستراتيجية في ليبيا وهي : شركة ليبيا للتأمين ، الشركة العربية للإسمنت ، الشركة الليبية للإسمنت ، الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف ، الشركة الليبية للحديد والصلب ، شركة الجرارات ، مصرف الصحاري (الهيئة العامة للتمليك) ، وأصبح التداول والعمل الرسمي بالسوق من خلال المنظومة المتكاملة منذ بداية عام ٢٠٠٨ .

ثانيًا : مقومات الدراسة التحليلية.

١_ بيانات المجتمع والعينة : يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي وعددها ثلاثة عشر (١٣) شركة حتى وقت إعداد هذا البحث (٢٠١٣) تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة ، حيث تعتبر هذه الشركات من أكثر الأشكال القانونية ملائمة لأغراض هذه الدراسة ، حيث تنفصل الملكية عن الإدارة وتلعب الإدارة دور الوكيل عن المساهمين في إدارة أموالهم والمحافظة عليها ، ويعتبر الاستثمار في هذه الشركات قناة من قنوات الاستثمار التي توظف فيها رؤوس الأموال الضخمة ، كما تحظى بمتابعة واهتمام العديد من مستخدمي التقارير المالية ، ولتحديد عينة الدراسة تم استبعاد بعض الشركات ، وذلك لعدم كفاية البيانات عن الدخل والإيراد لبعض سنوات الدراسة ، عليه فإن عينة البحث تتكون من إحدى عشر (١١) شركة فقط . ويوضح الجدول رقم (٢) عدد القطاعات وعدد الشركات في كل قطاع ، وعدد الشركات في العينة ، والنسبة المئوية

جدول رقم (٢)

نوع القطاع	عدد الشركات في القطاع	عدد الشركات في العينة	النسبة المئوية
قطاع المصارف	٧	٦	٥٥%
قطاع التأمين	٣	٣	٢٧%
قطاع استثمارات وخدمات مالية	١	١	٩%
القطاع الصناعي	١	٠	٠%
القطاع الخدمي	١	١	٩%
الإجمالي	١٣	١١	١٠٠%

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالشركات محل التطبيق من خلال المصادر التالية :

أ_ التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات الداخلة في عينة الدراسة من سنة ٢٠٠٨-٢٠١١ ، والصادرة عن موقع سوق الأوراق المالية للتداول الإلكتروني .

ب_ البيانات التاريخية الصادرة عن إصدارات الهيئة العامة لسوق المال الليبي .

ج_ المقابلات الشخصية مع رئيس وحدة الإفصاح في سوق الأوراق المالية الليبي* .

كما قد روعى في اختيار العينة ما يلي :

١ _ أن تقوم هذه الشركات بنشر قوائمها المالية الخاصة بها طوال سنوات البحث ، في ١٢/٣١ من كل سنة .

٢ _ ألا تكون الشركات قد قطعت وواصلت النشاط خلال الفترة الزمنية للبحث .

٣ _ أن تكون الشركات المختارة من بين الشركات الأكثر نشاطًا في سوق الأوراق المالية الليبي .

٤_ أن تكون الشركة الواقع عليها الاختيار يجري عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة .

---

* مقابلة مع رئيس قسم الإفصاح في سوق الأوراق المالية الليبي ، يوم الأحد ٢٠١٣/١/٢٠ ، على تمام الساعة ١٠ صباحًا .

٥_ أن تتوافر لكل شركة البيانات اللازمة لإجراء البحث ، وعلى وجه الخصوص البيانات الخاصة باحتساب مؤشر إيكل (الدخل والإيراد) .

٢_ فترة الدراسة التحليلية : قام الباحث بتجميع بيانات عن الشركات محل التطبيق عددها إحدى عشر (١١) شركة مساهمة ليبية موزعة على جميع القطاعات باستثناء قطاع الصناعة لعدم توافر كافة البيانات ، كما تم دمج القطاعات المتشابهة في النشاط ، ليتبقى بذلك ثلاث قطاعات تمثل القطاع المصرفي ١١شركة ، قطاع التأمين ٣ شركات ، قطاع الخدمات والاستثمارات المالية شركتان ، وتعد شركات العينة قوائمها المالية في نهاية كل سنة ، وذلك عن الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ وهي فترة الدراسة تغطي ٤ سنوات ، حيث تم الحصول على قائمتي الدخل والمركز المالي لكل شركة من شركات العينة ، والحصول منها على قيم البنود اللازمة للتحليل الإحصائي وذلك عن كل سنة من سنوات الدراسة ، وقد تم مراعات الاعتبارات التالية في اختيار فترة الدراسة :

أ_ تعتبر هذه الفترة هي فترة تداول الأوراق المالية للشركات في السوق الليبي بشكل رسمي .

ب_ توافر القوائم المالية المطلوبة و البيانات الكاملة لجميع البنود .

ج _ البيانات التي سيتم الاعتماد عليها تعتبر حديثة ، مما يجعلها ملائمة للتوصل لنتائج تتعلق بالحاضر والمستقبل .

ثالثًا : متغيرات الدراسة

١_ المتغير التابع (إدارة الأرباح) : يتحدد الأسلوب الإحصائي المناسب في ضوء أهداف وفروض الدراسة ، وبالتالي فإنه لتحقيق تلك الأهداف واختبار الفرضيات يستلزم استخدام مؤشر إيكل **Eckel Index** لتصنيف الشركات الخاضعة للدراسة هل تمارس أو لا تمارس إدارة الأرباح ، وذلك لما يتمتع به هذا المؤشر من مزايا عديدة من بينها عدم الاقتصار على عامل واحد من عوامل إدارة الأرباح ، حيث يأخذ في الاعتبار العديد من عوامل أو مسببات إدارة الأرباح ، وحيث أن ممارسات إدارة الأرباح تعتمد على رقم صافي الربح

، فإن مؤشر إيكل يقوم باختبار وفحص سلوك الربح على مدى فترة زمنية ، حيث يتم استخدام سلسلة زمنية من البيانات لحساب المؤشر بدلاً من استخدام بيانات سنة واحدة ، فضلاً عن اتسامه بالموضوعية واستناده إلى أساس إحصائي يوفر مقياسًا واضحًا وبسيطًا (هويدي ، ١٩٩٨ : ٣٨٢) ، (العبد الله ، الحسناوي ، ٢٠٠٦ : ٤١) ، ولذلك يتمتع مؤشر **Eckel** برواج وانتشار كبيرين ، ويتأكد ذلك من خلال استخدامه في العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح * .

ويتم التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية : مؤشر ممارسات إدارة الأرباح للشركة A = معامل اختلاف الربح للشركة A / معامل اختلاف الإيراد للشركة A ، حيث يتم تجميع البيانات عن صافي الربح والإيرادات لسلسة زمنية معينة ، ثم يتم حساب كل من الموسط الحسابي ، والإنحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف لكل من صافي الربح والإيرادات على حدة .

ويتمثل الأسلوب الإحصائي المستخدم في هذه الخطوة في معامل الاختلاف والذي يطلق عليه التشتت النسبي ، وتتمثل معادلة معامل الاختلاف فيما يلي :

$C.V = S / \bar{X} \; *100$ معامل الاختلاف = (الانحراف المعياري / الوسط الحسابي) X ١٠٠

وتعتبر الشركة ضمن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح إذا ظهر المؤشر أقل من أو يساوي الواحد الصحيح ، أما إذا ظهر المؤشر أكبر من الواحد الصحيح فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح .

٢ـ المتغيرات المستقلة :

أ ـ ربحية الشركة : يعتبر الربح من أهم العوامل التي تؤثر على اتجاه الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح ، وقد اهتمت العديد من الدراسات بدراسة هذا المتغير ، وفي هذا البحث سيتم قياس متغير الربحية من خلال قياس صافي ربح الشركة منسوبًا إلى إجمالي الأصول للشركة .

---

* لمزيد من المعرفة حول تلك الدراسات ينظر المبحث الثالث من هذا البحث : ٣٩-٣٧ .

ب _ مديونية الشركة : تناول العديد من الباحثين متغير المديونية ، وأنهـا قـد تؤثر على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ، وفي هذا البحـث سـيتم قيـاس متغير مديونية الشركة باستخدام إجمالي إلتزامـات الـشركة منـسوبة إلـى إجمالي أصولها

ج _ حجم الشركة : يعد هذا المتغير من ضـمن المتغيـرات التـي تـم تناولهـا بالدراسة والتحليل لاختبار مدى تأثيره على ممارسـة إدارة الـشركة لإدارة الأرباح ، ويقاس هذا المتغير بالعديد من المقـاييس مثـل المجمـوع الكلـي لإجمالي أصول الشركة ، والقيمة السوقية لأسهم الشركة ، وتمشيًا مع طبيعة هذا البحث وجد الباحث أن أفضل تلك المقاييس هو إجمـال أصـول الـشركة يعتبر مؤشر جيد لقياس حجم الشركات في عينة الدراسة ، وذلـك بحـساب اللوغارثيم الطبيعي (Natural Log) لإجمالي الأصول لعينة الدراسة .

د_ سيولة الشركة : قام العديد من الباحثين بدراسة آثر هذا المتغير على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ، حيث يتم قياس درجة سيولة الـشركة عـن طريـق مقارنة احتياجاتها قصيرة الآجل بموجوداتها قصيرة الآجل .

رابعًا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

في ضوء فرضيات الدراسة وأهدافها ، قام الباحـث بتجميـع البيانـات وتفريغها في برنامج Excel لإجراء العمليات الحسابية على مستوى كل شـركة على حدة ، ومن ثم إدخال البيانات المستخرجة إلى البرنامج الإحـصائي SPSS الإصدار الثامن عشر (١٨) لإجراء الاختبارات الإحصائية ، وقـد تـم اسـتخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١_ الأساليب الإحصائية الوصفية : وتمثلت في النسب المئويـة ، المتوسـطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية.

٢_ نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression : الذي يـستخدم للتنبؤ بقيمة المتغير التابع (إدارة الأرباح) من خـلال مجموعـة المتغيـرات المستقلة ، وذلك من خلال تمثيل العلاقة بـين المتغيـر التـابع والمتغيـرات المستقلة على شكل معادلة خطية لمعرفة اتجاه تلك العلاقة .

٣_ تحليل الارتباط Correlation Analysis : من خلال استخدام معامل ارتباط سبيرمان ، وذلك لمعرفة مدى وجود علاقـــات ارتبـــاط لجميـــع المتغيـــرات المستقلة ، وقياس معنوية هذا الارتباط .

٤_ اختبار F. Test : يفيد هذا الاختبار في تحديد معنويـــة نمـــوذج الانحـــدار ، حيث أنه كلما كانت قيمة (F) المحسوبة كبيرة واحتمال تكرارها صغير (أقـــل من ٥%) كلما زادت معنوية معادلة الانحدار ، وذلك يدل علـــى أن الانحـــدار يفيد في تفسير جزء كبير من التغير في المتغير التابع على ضوء التغير فـــي المتغير المستقل .

٤_ اختبار Durbin-Waston : للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الـــذاتي بين البواقي والتي تؤدي إلى احتساب أخطاء معيارية أقل لمعاملات الإنحـــدار في المعادلة

وفيما يلي النموذج المراد اختباره على عينة مكونة مـــن إحـــدى عـــشر (١١) شركة مساهمة في قطاعات مختلفة في سوق الأوراق المالية الليبي :

$$Y= a0 + a1x1 + a2x2 + a3x3 + a4x4+ Ei$$

حيث أن :

Y = المتغير التابع (إدارة الأرباح) Earnings Management .

x1 = ربحية الشركة .

x2 = مديونية الشركة .

x3 = حجم الشركة .

x4 = سيولة الشركة .

a0 , a1 , a2 , a3,a4 = معاملات النموذج . Ei = بواقي النموذج .

خامسًا : اختبار حسن مطابقة نموذج الدراسة

تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتمثيل العلاقـــة بـــين المتغير التابع (إدارة الأرباح) والمتغيرات المستقلة (ربحية الـــشركة ، مديونيـــة الشركة ، حجم الشركة ، سيولة الشركة) ، ويمكن اختبار مدى قبـــول النمـــوذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وذلـــك بالاعتمـــاد علـــى اختبار (F-Test) من خلال الجدول رقم (٣) تحليل التباين ANOVA كما يلي :

جدول رقم (٣) تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000[a]	6.520	.874	4	3.497	Regression 1
		.134	39	5.230	Residual
			43	8.727	Total

a. Predictors: (Constant), Liquidity, Income, Account Size, Debtor

b. Dependent Variable: Earnings Management

من الجدول رقم (٣) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت ٦,٥٢٠ وهي دالة إحصائيًا حيث أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ، وهذا يفسر بأنها أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٥% ، وهذا يبين أن النموذج ككل في هذا البحث ملائم لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وبذلك يمكن القول بأن النموذج يصلح لاختبار فروض البحث .

سادسًا : التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة

١ _ الفرض الأول : لا تمارس الشركات المساهمة الليبية ظاهرة إدارة الأرباح .

تشير نتائج اختبار مؤشر إيكل أن الشركات المساهمة الليبية تمارس ظاهرة إدارة الأرباح على مستوى كل قطاع على حدة ، وتوضح الجداول من ٤- ١١ تلك النتائج كما يلي :

١ _ قطاع المصارف :

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار مؤشر إيكل لكل مصرف على حده

جدول رقم (٤)

رقم المصرف	معامل اختلاف الدخل	معامل اختلاف الإيراد	Eckel Index*
١	٧١,٩٩٤٦١	٥١,٦٤٨٣٥	١,٣٩٣٩٣٨
٢	٩٣,٢٢٦٣٥	٦٩,٦٨٣٧٩	١,٣٣٧٨٤٨
٣	٣٤,٨٣٥٨٢	١٨,٤٢٧٧١	١,٨٩٠٤٠٤
٤	٣٩,٧٥٩٨	٥١,٥٨٠٠٤	٠,٧٧٠٨٣٧
٥	٤٧,٤٤١٥	٥٩,١٨٧١	٠,٨٠١٥٥١
٦	١٠٠,٧١٢٣	٢٨,٠٩٧٨٣	٣,٥٨٤٣٤٦

من نتائج الجدول رقم (٤) نستنتج الآتي :

جدول رقم (٥)

البيان	عدد المصارف	النسبة المئوية
مصارف تمارس إدارة الأرباح	٤	%٦٧
مصارف لا تمارس إدارة الأرباح	٢	%٣٣
الإجمالي	٦	%١٠٠

من بيانات الجدول رقم (٥) نلاحظ أن ظاهرة إدارة الأرباح تستخدم بنسبة ٦٧% في قطاع المصارف ، بينما المصارف التي لا تستخدم إدارة الأرباح حظيت بنسبة ٣٣% فقط ، مما يدل على أن الإدارة في هذا القطاع تستخدم ظاهرة إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية الختامية .

٢ _ قطاع التأمين :

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار مؤشر إيكل لكل شركة على حده

* تعتبر الأرقام الأقل من ١,٥ تساوي الواحد الصحيح تقريبًا .

جدول رقم (٦)

رقم الشركة	معامل اختلاف الدخل	معامل اختلاف الإيراد	Eckel Index
١	٦٦,٦٨٠٣٨	٦٦,٧٧٧٧٨	٠,٩٩٨٥٤٢
٢	١٣,١٢٧٣	٩,٣٨٠٨٠٥	١,٣٩٩٣٧٩
٣	٦٣,٣٨٢٥٥	٤٣,٨٧٥٩٧	١,٤٤٤٥٨٥

من نتائج الجدول رقم (٦) نستنتج الجدول التالي :

جدول رقم (٧)

البيــــــــــــان	عدد الشركات	النسبة المئوية
شركات تمارس إدارة الأرباح	٣	%١٠٠
شركات لا تمارس إدارة الأرباح	٠	%٠
الإجمــــــــــــالي	٣	%١٠٠

من بيانات الجدول رقم (٧) نلاحظ أن شركات التأمين تستخدم ظاهرة إدارة الأرباح بنسبة ١٠٠% في قطاع التأمين ، بينما لا توجد شركات تأمين مدرجة في سوق المال الليبي لا تستخدم إدارة الأرباح ، مما يدل على أن الإدارة في هذا القطاع تستخدم ظاهرة إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية الختامية .

٣ـ قطاع الخدمات والاستثمارات المالية

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار مؤشر إيكل لكل شركة على حده

جدول رقم (٨)

رقم الشركة	معامل اختلاف الدخل	معامل اختلاف الإيراد	Eckel Index
١	٤٩,٥٦٧٩	٤٧,٢٤٧٣٤	١,٠٤٩١١٥
٢	٢١٢,٩٢٣١	٥٠,٤٦٦٣٢	٤,٢١٩١١٢

من نتائج الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

جدول رقم (٩)

البيـــــــــان	عدد الشركات	النسبة المئوية
شركات تمارس إدارة الأرباح	١	٥٠%
شركات لا تمارس إدارة الأرباح	١	٥٠%
الإجمـــــــــالي	٢	١٠٠%

من بيانات الجدول رقم (٩) نلاحظ أن قطـــاع الخـــدمات والاســـتثمارات المالية يمارس ظاهرة إدارة الأرباح بنسبة ٥٠% ، أما الشركات التي لاتـــستخدم إدارة الأرباح قد حضيت بنفس النسبة ، مما يدل على أن الإدارة في هذا القطـــاع تستخدم ظاهرة إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية الختامية .

يتضح من النتائج السابقة عدم قبول فرض العدم ، وبالتالي يمكن القـــول أن الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق الماليـــة تمـــارس ظـــاهرة إدارة الأرباح على مستوى جميع القطاعات .

الفرض الثاني : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

جدول رقم (١٠) الدلالة الإحصائية بين ربحية الشركة وممارسة إدارة الأرباح

Statement	Coefficients			Regression			Correlation		D.W
	B	t	Sig	F	Sig	Adj. R	Pearson	Sig	
Constant	.207	2.833	.007	4.096	.049	.067	.298	.049	.654
Income Company	.157	2.024	.049						

من الجدول رقم (١٠) يتضح أن متغير ربحية الشركة له القـــدرة علـــى التنبؤ بممارسة الشركات لإدارة الأرباح ، وقد ظهرت دلالة هذه العلاقة من خلال اختبار F المقبولة إحصائيًا حيث كانت قيمة F ٤,٠٩٦ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من ٠,٠٥ حيث كانت قيمة P.Value ٠,٠٤٩ ، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين والذي بلغ ٢٩,٨% يدل علـــى أن العلاقـــة بـــين ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ومعدل ربحيتها كانت موجبة ، بمعنى أن الزيادة

في ربحية الشركة يصاحبها زيادة في ممارسة إدارة الأرباح ، وتشير قيمة معامل الإنحدار والبالغة ٦,٧% إلى قدرة متغير ربحية الشركة على التنبؤ بممارسة شركات عينة البحث لإدارة الأرباح ، هذه العلاقة المعنوية الموجبة بين ربحية الشركات ومستوى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة الأرباح جاءت متوافقة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Iatridis and Kadorinis, 2009) ، (السهلي ، ٢٠٠٦) ، (القثامي ، الخيال ، ٢٠١٠) في أن الشركات ذات الأرباح العالية تحاول تخفيض أرباحها باستخدام إدارة الأرباح ، وبالتالي يمكن القول بأننا نرفض فرض العدم بما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين ربحية الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

الفرض الثالث : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وممارسة إدارة الأرباح

جدول رقم (١١) الدلالة الإحصائية بين مديونية الشركة وممارسة إدارة الأرباح

Statement	Coefficients			Regression			Correlation		D.W
	B	t	Sig	F	Sig	Adj. R	Pearson	Sig	
Constant	.194	3.068	.004	13.852	.001	.230	.498	.001	.498
Debtor Company	.001	3.722	.001						

من الجدول رقم (١١) يتضح أن العلاقة بين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ومديونية الشركة كانت موجبة ، وقد ظهرت دلالة هذه العلاقة من خلال اختبار F المقبولة إحصائيًا حيث كانت قيمة F ١٣,٨٥٢ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من ٠,٠٥ حيث كانت قيمة P.Value ٠,٠١ ، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين والذي بلغ ٤٩,٨% يدل على أن العلاقة بين ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ومعدل مديونيتها كانت موجبة ، بمعنى أن الشركات الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح لديها مديونية عالية ، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تشير إلى أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الديون تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح لطمأنة الدائنين على سلامة موقف الشركة المالي ، كما تشير قيمة معامل الإنحدار والبالغة ٢٣% إلى قدرة متغير مديونية الشركة على التنبؤ بممارسة شركات عينة البحث لإدارة الأرباح ، هذه العلاقة المعنوية الموجبة بين المديونية ومستوى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة

الأرباح لها ما يبررها حيث جاءت متوافقة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Iatridis and Kadorinis, 2009) ، (القثامي ، الخيال ، ٢٠١٠) في أن الشركات ذات المديونية العالية تميل إلى اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تنقل الدخل من الفترات المالية المستقبلية إلى الفترة المالية الحالية وتمارس إدارة الأرباح لتخفيض نسبة المديونية ، وبالتالي يمكن القول بأننا نرفض فرض العدم بما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين مديونية الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

الفرض الرابع : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

جدول رقم (١٢) الدلالة الإحصائية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح

Statement	Coefficients			Regression			Correlation		D.W
	B	t	Sig	F	Sig	Adj. R	Pearson	Sig	
Constant	.590	.419	.677	.051	.822	-.023-	-.035-	.822	.576
Size Company	-.013-	-.226-	.822						

يوضح الجدول رقم (١٢) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة الأرباح وبين حجم الشركة ، وتعزز النتيجة من خلال اختبار F حيث كانت القيمة ٠,٠٥١ وهي غير دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أكبر من ٠,٠٥ حيث كانت قيمة P.Value ٠,٨٢٢ ، كما أن القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار متدنية حيث بلغت -٠,٢٣- ، ومما سبق نلاحظ أن النتائج الإحصائية تشير إلى قبول فرض العدم وذلك بعدم وجود علاقة خطية بين متغير حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح ، ويرى الباحث أن هذه النتيجة لا تتفق مع بعض الدراسات السابقة ومنها (Noronah and Zeng, 2008) ، (Sun and Rith, 2009) حيث أشارت تلك الدراسات إلى نتيجة مفادها وجود تأثير لحجم الشركة على ممارسة إدارة الأرباح فيها ، إلا أن نتيجة هذا البحث تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة ومنها (عيسري ، ٢٠٠١) ، (القثامي ، الخيال ، ٢٠١٠) ، (Siregar and Utama, 2008) في أن حجم الشركة لا يؤثر في ممارسة إدارة الأرباح ، وفي رأى الباحث أن هذه النتيجة لها ما يبررها حيث أن معظم شركات عينة البحث هي شركات مساهمة ليبية ترجع

ملكيتها للدولة ، وتمتلك فيها الحكومة الليبية نسب متفاوتة في رأس مالها نظـرًا لارتباط هذه الشركات بمجالات حيوية وهامة في الاقتصاد الليبي كما أنهـا تقـدم خدمات أساسية للمجتمع ، ونتيجة لذلك فهي تخضع للرقابة من جهات حكوميـة متنوعة ربما تمنعها من ممارسة إدارة الأرباح .

الفرض الخامس : لا توجد علاقة ذات دلالـة إحـصائية بـين سـيولة الـشركة وممارسة إدارة الأرباح .

جدول رقم (١٣) الدلالة الإحصائية بين سيولة الـشركة وممارسـة إدارة الأرباح

Statement	Coefficients			Regression			Correlation		D.W
	B	t	Sig	F	Sig	Adj. R	Pearson	Sig	
Constant	.241	3.630	.001	5.033	.030	.086	.327	.030	.606
Liquidity Company	.000	2.243	.030						

من الجدول رقم (١٣) يتضح أن العلاقة بـين ممارسـة الـشركة لإدارة الأرباح وسيولة الشركة كانت موجبة ، وقد ظهرت دلالة هذه العلاقة مـن خـلال اختبار F المقبولة إحصائيًا حيث كانت قيمة F ٥,٠٣٣ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من ٠,٠٥ ، حيث كانت قيمة P.Value ٠,٠٣٠ ، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين والذي بلغ ٣٢,٧% يدل علـى أن العلاقـة بـين ممارسة الشركات لإدارة الأرباح معدل السيولة للشركة كانت موجبة ، بمعنى أن الشركات الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح يكون لديها سيولة عالية ، ويرى الباحـث أن هذه النتيجة تشير إلى أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح تميـل لزيـادة نسبة السيولة النقدية لديها ، وذلك لجذب أكبر عدد ممكن مـن العمـلاء لـشراء أسهمها والاستثمار فيها ، كما تشير قيمة معامل الإنحدار والبالغـة ٨٦% إلـى قدرة متغير سيولة الشركة على التنبؤ بممارسة شـركات عينـة البحـث لإدارة الأرباح ، وجاءت تلك النتائج متطابقة مع نتائج بعض الدراسات التـي توصـلت لوجود علاقة إحصائية موجبة بين المتغيرين ومـن تلـك الدراسـات (Khan, 2013) ، (Fathi, et al. 2011) ، وبالتالي يمكن القول بأننـا نـرفض فـرض العدم بما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحـصائية موجبـة بـين سـيولة الشركة وممارسة إدارة الأرباح .

المبحث الخامس : النتائج والتوصيات

يورد الباحث فيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي تم استخلاصها من خلال الدراسة التحليلية التي أجريت لمعرفة مدى ممارسة الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق ليبيا للأوراق المالية لظاهرة إدارة الأرباح ، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج والتوصيات ذات العلاقة :

أولاً : النتائج

انطلاقًا من أهمية سوق الأوراق المالية لدعم الاقتصاد الليبي من ناحية ، وظاهرة إدارة الأرباح وسلبياتها ومشاكلها على المدى الطويل من ناحية أخرى ، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي :

١_ أن الشركات المساهمة الليبية في قطاع المصارف تمارس ظاهرة إدارة الأرباح بنسبة ٦٧% ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الشركات التي لا تمارس تلك الظاهرة والتي بلغت ٣٣% .

٢_ أن الشركات المساهمة الليبية في قطاع التأمين تمارس ظاهرة إدارة الأرباح بنسبة ١٠٠% .

٣_ أن الشركات المساهمة الليبية في قطاع الخدمات والاستثمارات المالية تمارس تلك الظاهرة بنسبة ٥٠% .

وبناءًا على النتائج السابقة ، نقوم برفض الفرضية الأساسية " لا تمارس الشركات المساهمة الليبية ظاهرة إدارة الأرباح في سوق ليبيا للأوراق المالية " ، حيث أظهرت النتائج أن الشركات المساهمة الليبية تمارس ظاهرة إدارة الأرباح في جميع القطاعات بصورة كبيرة .

٤_ توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركات المساهمة الليبية ومستوى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح ، وبالتالي يمكن القول بأننا نرفض فرض العدم بما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية شركات عينة الدراسة .

٥_ هناك علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية ومستوى مديونية تلك الشركات ، وبالتالي يمكن

القول بأننا نرفض فرض العدم بما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية شركات عينة الدراسة

٦_ لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وحجم الشركة ، وبالتالي يمكن القول بأننا نقبل فرض العدم بما يعني عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم شركات عينة الدراسة .

٧_ هناك علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية ومدى توفر السيولة في تلك الشركات ، وبالتالي يمكن القول بأننا نرفض فرض العدم بما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين ممارسة إدارة الأرباح وسيولة شركات عينة الدراسة .

ثانيًا : التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة التي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة ، يورد الباحث التوصيات التالية :

١_ اتخاذ العديد من الإجراءات للرفع من جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية ، والتأكد من أن القوائم المالية خالية من ممارسات إدارة الأرباح في أي بند من البنود .

٢_ ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية التي تحد من ممارسات الشركات المساهمة الليبية لظاهرة إدارة الأرباح ، ومنها على سبيل المثال : تطبيق آليات حوكمة الشركات ، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية وموقف المراجع الخارجي ، تفعيل العمل في إطار لجان المراجعة ، الاهتمام بجودة أنشطة المراجعة الداخلية ، وغيرها .

٣_ التأكد من أن التقديرات المحاسبية التي تخضع لتقدير الإدارة تستند على أسس موضوعية .

٤_ يجب أن تتبنى هيئة سوق المال الليبي عقد الندوات والدورات لتعريف المستثمرين ، وحملة الأسهم ، ومحللي القوائم ، وغيرهم من مستخدمي

التقارير المالية بتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح على القوائم والتقارير المالية ، حتى يتمكن هؤلاء من اتخاذ القرارات الاستثمارية الكفؤة .

٥_ ضرورة تدريس منهج المحاسبة الأخلاقية بين أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ، وذلك لتأهيل الكوادر التي تكون قادرة على التعامل مع ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١_ إبراهيم عبد المجيد على القليطي ، آثر خصائص الوحدة الاقتصادية على درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الجزء الثاني ،العدد الثاني ، ديسمبر ٢٠١١ .

٢_ أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن ، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للكشف عن إدارة الأرباح في الشركات المسجلة بسوق المال المصري : دراسة تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الأول ، يونيه ٢٠١٢ .

٣_ أحمد زكى حسن متولي ، قائمة الأرباح الصورية وإنعكاساتها على أحكام وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري : مسح ميداني ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، مجلة ربع سنوية ، جامعة عين شمس ، مصر ، الجزء الثاني ، العدد الثاني ، إبريل ٢٠٠٨ .

٤_ ———— ، دور تقارير التآلفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي للحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية : مع دراسة ميدانية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ٢٠١٠ .

٥_ أحمد سعيد حسانين ، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ٢٠٠٣ .
٦_ أحمد عبد القادر أحمد ، مشاكل المعايير الحالية لقياس الربح ودورها في ظهور قوائم بروفورما الأرباح Pro-Forma- Earning Statements ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ، مصر ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد الثاني ، ٢٠٠٣ .
٧_ إلفين أرينز ، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد محمد، عبد القادر الديسطي ، (لا طبعة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢) .
٨_ القواعد والتشريعات ذات العلاقة بعمل سوق الأوراق المالية الليبي ، ٢٠٠٧
٩_ الهيئة العامة للتمليك .
١٠_ أيمن أحمد شتيوي ، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ .
١١_ حسين أحمد على عبد العال ، نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الدخل من منظور مدخل نفعية القرارات : دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ .
١٢_ خالد أحمد الفخراني ، إنرون الإنهيار المالي والدروس المستفادة (الجزء الأول) ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد الرابع عشر، أبريل ــــــ يونيو ٢٠٠٢ .
١٣_ خالد حسين أحمد ، إطار مقترح لتفسير العلاقة بين المحاسبة والأزمات المالية : دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الجزء الثاني ، السنة الثالثة عشر ، العدد الأول ، يونيه ٢٠٠٩ .
١٤_ رياض العبد الله ، عقيل الحسناوي ، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، مايو ٢٠٠٦ .

١٥_ سامح محمد رضا رياض أحمد ، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الإحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، قسم المحاسبة ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨ .

١٦_ صفا محمود السيد حامد ، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية : دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، يونيه ٢٠٠٤ .

١٧_ صلاح حسن على سلامة ، نموذج محاسبي مقترح لقياس إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الجزء الثاني ، العدد الأول ، يونيو ٢٠١٠ .

١٨_ طارق عبد العال حماد ، نموذج مقترح لقياس جودة الأ بـاح في ضوء إنتشار الممارسات المحاسبية الخاطئة مع دراسة ميدانية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، السنة الخامسة والعشرون ، ملحق العدد الثاني ، ٢٠٠٥ .

١٩_ ظاهر شاهر القشي ، انهيار بعض الشركات العالمية وآثرها في بيئة المحاسبة ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الثاني ، ديسمبر(كانون الأول) ٢٠٠٥ .

٢٠_ عبد الله على عسيري ، تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية : دراسة ميدانية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

٢١_ عبد الناصر حميدان ، قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، مصر ، العدد الثاني ، ٢٠٠٤ .

٢٢_ عبيد سعيد المطيري ، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة : تحديات وقضايا معاصرة ، (دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤) .

٢٣_ علاّم محمد موسى حمدان ، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرين ، العدد الأول ، يناير ٢٠١٢ .

٢٤_ على محمد حسن هويدي ، دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة بالكويت ، مجلة الإدارة العامة ، العدد الثاني ، اغسطس ١٩٩٨.

٢٥_ عماد محمد أبوعجيلة ، علاّم حمدان ، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي (الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية) المنعقد خلال الفترة ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر .

٢٦_ فواز سفير القثامي ، توفيق بن عبد المحسن الخيال ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السابع والأربعون ، العدد الأول ، يناير٢٠١٠ .

٢٧ _ قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء قسم تداول الأسهم بإدارة الحسابات والاستثمارات .

٢٨_ مؤتمر الشعب العام : قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (١) لسنة ٢٠٠٥.

٢٩_ محمد أحمد إبراهيم خليل ، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها دراسة نظرية تطبيقية ، دورية الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، المجلد الثاني والخمسون ، العدد الأول ، محرم ١٤٣٣ هـ ــــــــ ، ديسمبر٢٠١١ .

٣٠_ محمد السيد حسين ، إدارة الأرباح من منظور محاسبي بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، مصر ، ٢٠١٠ .

٣١_ محمد بن سلطان السهلي ، إدارة الربح في الشركات السعودية ، دورية الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، المجلد السادس

والأربعون ، العدد الثالث ، رجب ١٤٢٧ هـ ــــــــــــــ ، أغسطس ٢٠٠٦ .

٣٢_ محمد حسين أبو نصار ، معاذ فوزي شبيطة ، دور مكونات المستحقات المحاسبية كمقياس لأداء المنشأة ، المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ .

٣٣_ محمد مطر ، موسى السويطي ، أثر استخدام منهج القيلس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، في الفترة من ١٣ ــــــــــــ ١٤ سبتمبر ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٣٤_ مدثر طه أبو الخير ، تقرير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي مع نموذج مقترح ودراسة ميدانية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الواحد والعشرون ، العدد الثالث ، ١٩٩٧ .

٣٥_ ــــــــــــــ، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية ، المجلة العلمية التجارية والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ١٩٩٩ .

٣٦_ ممدوح صادق محمد الرشيدي ، مدخل إشارات الإنذار(Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية المصري ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثاني ، ديسمبر ٢٠١٠ .

٣٧_ ممدوح عبد الحميد ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، ١٩٩٩ .

٣٨ _هاني محمد الأشقر ، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٠ .

٣٩_ وليد بن فهد بن عبد العزيز الرسيني ، أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية : دراسة اختباريه ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مجلة ربع سنوية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، الجزء الثاني ، العدد الثاني ، ٢٠١٠ .

٤٠_ ياسر السيد كساب ، تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة بإستخدام أساس الاستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق نموذج مقترح ودراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٨.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

1_ *Ahmed, A. S. and Duellman, S, 2007.* **Accounting conservatism and board of director characteristics : An empirical analysis, Journal of Accounting and Economics, 43.**

2_ **Bartov,** *E.F. Gul and J. Tsui, December 2000.* **Discretionary accruals models and audit qualifications, Journal of Accounting and Economics, Vol. 30, No. 3.**

3_ **Beneish, M, April 2001. Earning management: A perspective, Managerial Finance, Indiana University Bloomington - Department of Accounting Vol, 27, No. 12.**

4_ *Bhattachary, U. Daouk, H. and Welker, H., Fabruary 2003.* **The world price of earning opacity, Working Paper, Cornell University, Ithaca, New York, USA.**

5_ *Clikman, Paul M. 2003. Where Auditors Fear to Tread :* **Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and Searching for Signs of its Use, High Beam Research.**

6_ *De Angelo , E., H. DeAngelo and D.Skinner., 1994,* "Accounting choices of troubled companies ", Journal of Accounting and Economics, vol .17.

7_ *Dechow, P. M ; sloan , R.G ; and Sweeney ,A . P. 1995.* Detecting Earning Management " The Accounting Review, vol.70.

8_ *Elliott, W, B., 2005,* Are investors influenced by pro forma emphasis and reconciliations in earnings announcements?, The Accounting Review.

9_ *Elstein, A., 2005,* Waste management excludes some expenses in accounting, The Wall Street Journal, Aug. 23.

10_ *Fathi, S, Hashimi S.A, Firuzkuhi Z, 2011,* The Effect of Earnings Management on Stock Liquidity of Listed Companies in Tehran Stock Exchange. Interdiscip. J. contemp. Res. Bus. 3(8).

11_ *Goald. A.M., and Thakor, A.V., May, 2000.* Why do firms of the smooth earnings, Working Paper, University of Michigan Business School .

12_ *Gomez, X.G.Y. Lee, and J. Du. January 2006.* Discretionary accruals models and earnings restatements : An empirical evaluation , Working Paper University of Houston-Victoria, http//www.fma.org/SLC/Paoers/Didcretionaryaccruals EM.pdf.

13_ *Gu, Z. Lee, C.J., and Rosett, J,G. 2005.* What determines the variability of accounting accruals? Review of Quantitative Finance and Accounting, 14.

14_ *Grahan J, C,. Harvey, 2008,* The economic implications of corporate financial reporting, Journal of Accounting and Economic.

15_ *Healy, P., 1985.* "The Impact of Bonus schemes on the Selection of Accounting principles ", Journal of Accounting, and Economics , April, vol.7.

16_ *Healy, P. 1985.* The effect of bonus schemes on accounting decisions, Journal of Accounting and Economics, Vol. 7, No. 1-3.

17_ Hea[illegible]y, P.M, and Wahlen, J.M, March 1999. A Review of [illegible]ning management literature and its implications

for standard setting. Accounting Horizons, Volume 13, No 4.

18_ *Investors : Analyze financial statements with a critical eye look for these flags : national association of online investors (NAOI), newsletter, V.1. Issue.1. 2010.*

19_ *Jones, Jennifer J., 1991.* Earning management during import relief investigations, Journal of Accounting Research, Vol 29, No 2.

20_ *Joshua Ronen and Verda Yaari, 2008.* Earning Management : emerging insights in theory, practice, and research, Springer science to Business media. Inc, New York.

21_ *Khairul, A.K, and Muhd K.I, 2000,* Market perception of income smoothing practices: Malaysian evidence, MARA University of Technology, Malaysia.

22_ *Khan Amir Sajjad, 2013,* Earnings management and stock prices liquidilty, research paper, Journal of Business and Economic Management, accepted 18 March.

23_ *Krishnan, G,K, Jones and K. Melendrez. 2008.* Do models of discretionary accruals detect actual cases of fraudulent and restated earnings? An empirical evaluation, Contemporary, Accounting Research, Vol. 25, No. 2 Summer.

24 _ *Lynn, E.T and Joseph, H.G September, 1999.* Auditing, Earnings Management, and International Accounting Issues at the Securities and Exchange Commission. Accounting Horizons, Vol 13, No3.

25_ *Mcnichols, M.F 2000.* Research design issues in earnings management studies, Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 19.

26_ Michelson, S.E, Wagner, J.J, Wootton, W.C, Summer 2000. The relationship between the smoothing of reported income and risk-adjusted returns, Journal of Economics and Finance, Volume 24, Issue 2.

27_ *Miller, J. (2007).* Detecting earnings management a tool for practitioners and regulators. Ph.D. Dissertation, Anderson.

28_ *Mohanram, Partha S 2003*. **How to manage earnings management ? Accounting World, ICFAI, The Institute of Chartered Financial Analysts of India.**

29_ **Mulford, C., and Comiskey, E., 2002. The financial numbers game: Detecting Creative Accounting Practices, New York, John Wiley and Sons, Inc.**

30_ *Norman, M. and Kamran, A. 2005*. **Earnings management of distressed firms during debt renegotiation. Accounting and Business Research, 35, (1).**

31_ *Public Oversight Borad, August 31, 2000*. **The panel on audit effectiveness report and recommendations.**

32_ *Rosenfield, P., October 2000*. **What drives earnings management ? it is GAAP itself, Journal Accounting.**

33_ *Sun, L., and Rath, S., 2009*. **An empirical analysis of earnings management in Australia. International Journal of Business, Economics, Finance and Management Sciences, 1, (2).**

34_ *Suzanne Sevin and Richard Schroeder , 2005*. **Earnings management: evidence from SFAS No. 142 reporting, Managerial Auditing Journal Vol. 20 No. 1.**

35_ *Yu,F, 2006*. **Corporate governance and earnings management, http:/home,uchicago.edu/fangyu/cg-em,.**